تحت سامي إشراف فخامة السيد الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية

مؤتمر الإيسيسكو الأول
لـــوزراء الـتـربـيـــة

"من أجل تعزيز العمل التربوي الإسلامي المشترك وتفعيله"

تونس - الجمهورية التونسية

26 محرم 1438هـ/ 27 أكتوبر 2016م

إستراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي
(صيغة معدلة)

م.إ.و.ت 4.1/2016/1

المحتويات

تقديم 5

الفصل الأول: الموجّهات المفاهيمية والمنهجية العامّة 7

الفصل الثاني: الملامح الأبرز لأوجه القصور في منظومة التربية والتعليم في العالم الإسلامي 17

الفصل الثالث: مجالات عمل التربية ذات الأولوية في العالم الإسلامي 27

الفصل الرابع: آليات تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي 51

تقديم

إنّ سياساتِ الإصلاح وخططَ التطوير التي شهدتها، وما تزال، أنظمة التربية والتعليم وطرق التكوين والتأهيل في الدول المتقدّمة، وانتقالَها الاستراتيجيَّ السّلس من مفهوم التعليم إلى مفهوم التعلم، وما صاحب ذلك من إعادة تشكيل منظومات العمل فيها ومن ارتفاعٍ كبير في أنساق الإنتاج ومؤشّرات التنمية البشرية، في ظل ثورة تكنولوجية واتصالية تتجدّد باستمرار، تثبت بشكل قاطع الترابط العضويّ الوثيق بين رصيد الدول من المعارف والمهارات والعلوم والتقانات وما استطاعت تحقيقه لفائدة مجتمعاتها مِن تنمية وتقدّم ورفاه.

وفي عصرنا العولميّ الذي يُعَدّ مرحلة مفصليّة في تاريخ الأمم والشعوب، بما تعيشه من تحوّلاتٍ عميقة في بنْياتها الاجتماعية والاقتصادية وبما تشهَده مِن إعادة تشكيلٍ لأنماط الإنتاج التي صارت قائمة بالأساس على التقانة الدقيقة والمعرفة المكثَّفة، تضاعفت مسؤوليات المؤسّسة التربوية المدعوّة مِن جهةٍ إلى المحافظة على دورها التقليديّ المتمثّل في الاستجابة لحاجات الدولة الوطنية وخصوصيّاتها وأولويّاتها، ومِن جهةٍ ثانية، إلى تطوير نفسها حتى تستجيب لأولويّات السوق الكوْنية ومتطلباتها. ولم يَعد مِن خيارٍ لدول العالم الإسلاميّ في مواجهة النسق المتصاعد للتحدّيات التي تواجهها مِن الداخل في بعدها التنمويّ، ومِن الخارج في أبعادها الثقافية والاقتصاديّة والسياسية، إلاّ أنْ تطوّر آلياتِ التعاون والتكامل في ما بينها ومع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصّصة، من أجل النهوض بما يتوفر لديها مِن أرصدة الذكاء والمعرفة وإيجاد موطئ قدَم لها في ميادين الإبداع والإنتاج والإسهام الفعلي في بناء الحضارة الإنسانية حاضراً ومستقبلاً.

ولأنّ التربية والتعليم والتكوين المهنيّ والتقني والبحث العلمي هي قاطرة التنمية وأساسُها المتين، فإنّ الرّهانات الحاليّة والمستقبلية المتعلقة بمنظومات التربية والتعليم والتكوين في دول العالم الإسلامي تتطلب، من خبراء التربية ومخطّطي السياسات التربوية وصنّاع القرار التربويّ في العالم الإسلامي، بلورةَ رؤيةٍ جديدة للتربية والتعليم مِن شأنها أن تولّدَ استراتيجياتٍ وخططاً تنموية وتربوية مستديمة تعمل على الانتقال من مفهوم التعليم إلى مفهوم التعلم، وتوفير تعليم وظيفيّ يجمع بين الأصالة المتجذرة والمُعاصَرة المتنوّرة، وتجعل المعرفة سبيلاً إلى تنمية المهارات الحياتية لدى الناشئة والشباب وإلى تطوير قدراتهم ومهاراتهم العقلية والمعرفية والوجدانية والحركية ومؤهّلاتهم المهنية والتقنية وإلى ترسيخ القيم البانية والممارسات الحضارية في سلوكهم، وإلى الانتقال بمجتمعاتنا من وضع التبعية والاستهلاك إلى اتخاذ المبادرة والمشاركة في تطوير المعارف والتكنولوجيا وإنتاجهما.

ومن أجل تحقيق ذلك، وفي إطار المسؤوليات المنوطة بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ تجاه دولها الأعضاء، والتي من أهمّها توفيرُ الخبرة والوثائق المرجعية الاستراتيجية ذات الصلة، فقد بادرت إلى مراجعةٍ جديدة شاملة وجذرية للوثيقة التي أعدّتها قبل سبعة وعشرين عاماً تحت عنوان: «نحو استراتيجية لتطوير التربية في البلاد الإسلامية»، ووظفت لها الخبرات التربوية اللازمة، والجهد والوقت الكافيَيْن، بالتعديل والحذف والإضافة، بما يضمن لمضامينها الجديدة القدرةَ على مواجهة التحدّيات التي تواجه العالم الإسلامي حاضرا ومستقبلا، وهو ما تطمح إليه هذه الوثيقة الاستراتيجية الإطاريّة في صيغتها المعدّلة.

الفصل الأول:

الموجّهات المفاهيمية والمنهجية العامّة

أولاً : مفهوم الرؤية الجديدة للتربية والتعليم وأهدافها

اضطلعت التربية وما تزال ـ وسيظل ذلك شأنها على الدوام ـ بدور طليعيّ في بناء الإنسان والمجتمعات والحضارات البشرية من خلال إنماء القدرات الإبداعية والإنتاجية للأفراد والجماعات. وقد أثبتت التحوّلاتُ الحضارية التي شهدتها البشرية، وبخاصّة منذ بدْء الثورة الصناعية إلى الآن، الترابطَ الوثيق بين رصيد الدول من المعارف والعلوم والتقانات وما يتحقق فيها من تنمية اقتصادية واجتماعية. ولا خيارَ لِدول العالم الإسلامي اليومَ في عصر التكتلات الإقليمية الكبرى المبنيّة على مبادئ التكافل والتعاون والتكامل إلاّ أنْ تطوّر آلياتِ التعاون والتكامل فيما بينها من أجل النهوض بما يتوفر لديها من أرصدة الذكاء والمعرفة.

وتتطلع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ في هذه المرحلة المفصليّة من تاريخ الإنسانية بصفة عامّة، وتاريخ العالم الإسلامي بشكل خاص مع المتغيّرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها مجموعة من الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة، إلى أن تتبلور لدى مخطّطي السياسات التربوية وواضعيها وصنّاع القرار التربوي في العالم الإسلامي رؤية للتربية والتعليم تقوم على ثلاث خصائص رئيسة هي الشمول والاستشراف والتجدّد. فالشمول يستوجب الإحاطة الشاملة بقضايا التربية والتعليم، والمعالجة المندمجة للتحدّيات والإشكاليات التربوية والتعليمية، في إطار خطط التنمية الوطنية المستدامة، وبمشاركة جميع الأطراف المعنيّة، في توافقٍ مع أهداف وخطط المجموعة الدولية ذات الصلة. وأمّا الاستشراف فيستدعي تخطيطاً استراتيجيا بعيد المدى ينطلق من استشاراتٍ وطنية موسَّعة ودراساتٍ تشخيصية عميقة لحاضر التربية والتعليم وتجارب الماضي وتحديداً دقيقا للأهداف المراد بلوغُها وَفق آلياتٍ وإجراءات ومراحلَ مضبوطة. وأمّا التجدّدُ فيرتبط عضويّاً بنشر ثقافة المراجعة والإصلاح والتطوير في المجتمع ولدى القائمين على الشأن التربوي وبترسيخ تقاليد المراجعات والتقييمات الدورية المنتظمة في ظلّ إرادة سياسية ومجتمعية قويّة لمتابعة التطوير المستمرّ. وإنّ مِن شأن هذه الرؤية أن تولّد استراتيجياتٍ وخططاً تنموية وتربوية مستديمة تعمل على توفير تعليم وظيفي يجمع بين الأصالة المتجذرة والمعاصرة المتنورة، وتجعل المعرفة سبيلاً إلى تنمية المهارات الحياتية لدى الناشئة وإلى تطوير قدراتهم ومهاراتهم العقلية والمعرفية والوجدانية والحركية وإلى ترسيخ القيم البانية والممارسات الحضارية في سلوكهم.

وبِحسَب هذه الرؤية، فإنّ على أنظمة التربية والتعليم في دول العالم الإسلامي، أن تنهض بالدّور القياديّ الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإسلامية باعتبارها القاطرةَ الضرورية لتجديد أفكار الأفراد والجماعات وسلوكِهم وتحفيز مَلَكات المبادرة والإنتاج والإبداع لديهم، وأن تضمَن الحقوق التربوية للمواطنين، أي ما صار يعرف اليوم بالمبادئ التربوية الخمسة، وهي مبدأ التعليم للجميع، ومبدأ استمراريّة التعلم، ومبدأ إلزاميّة التعليم، ومبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ مجانية التعليم.

ويُعتبَر أيُّ نموّ منتظم يشهده قطاع التربية والتعليم في دول العالم الإسلامي فرصة حقيقية في عالم بدأت الثورةُ الفعلية فيه تغيّر مظاهرَها لتتجلى في رأس المال البشري وأرصدة الذكاء في المجتمع، وذلك في محيطٍ دولي متغيّر وفي مُناخ اقتصادي سِمَتُه التجدّد الدائب. ولكنّ هذا النموّ يشكل في وجهِه الآخر تحدّياً فعليا، وهو تحدٍّ مزدوجٌ يتمثّل في ضرورة مجابهة الطلب الاجتماعيّ الكثيف والمتسارع على التعليم مع الوفاء بمقتضَيات الجودة، وفي إطار مزيد المواءمة بين التعليم والتحوّلات المعرفية السّريعة.

ومن هذا المنطلق، فإنّ بلورة رؤية جديدة ترسم معالم خُطط تربوية وتعليمية خلاقة ومتطوّرة أصبحت ضرورة حيويّة تفرض نفسها أكثر مِن أيّ وقت مضى، لتحقيق

الإصلاح المنشود وردم الفجوات بالتقويم اللازم، وصنع مستقبلٍ ركائزُه الأساس العلمُ والمعرفة والابتكار، وقوامُه خططٌ وبرامجُ تربوية ترسّخ في نفوس الطلاب وعقولهم كفاياتِ التفكير التحليليّ النقديّ وروحَ الابتكار والإبداع، ومفهومَ التربية المستدامة الذي يجعل لأنشطة التعلم في حياة الإنسان مكانة متميّزة، كما يجعل التعلم سلوكاً مستمرّا مدى الحياة.

إنّ الرؤية الجديدة للتربية والتعليم تدفع باتجاه تنمية الرغبة لدى الأجيال الناشئة في التعلّم الدائم والمستمرّ مدى الحياة والتشبّع بروح المسؤولية والتحلي بالسلوك المدنيّ وتكريس قِيم الحفاظ على البيئة وثرواتها والتحلي بالمرونة التي تستجيب للتغيير المستمرّ للمكتسبات المعرفية مع الحفاظ على الهوية الوطنية والدينية التي كانت على امتداد أربعة عشر قرناً نبراساً داعياً إلى طلب العلم والمعرفة والعمل البنّاء، وحاثا على المحبة والإخاء والتعاون والتفاهم بين البشرية جمعاء.

وبالنظر إلى كل هذه المتطلبات الحيوية في عالم يتغيّر بنسق حثيث، تؤكّد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ الحاجة الملحّة إلى بلورة وصياغة رؤية استشرافية جديدة ومتجددة لمنظومات التربية والتعليم في العالم الإسلامي تنطلق من المنظور الإسلامي لرسالة الإنسان على الأرض وعلاقته بمواردها وثرواتها استناداً إلى مفهوميْ الأمانة والاستخلاف، قصد تقديم صيغ جديدة لأدوار التربية في تحقيق التنمية المستدامة وفي مواجهة المستجدات ومتطلبات الحاضر والمستقبل بطرائق ومناهج تنبني على نتائج العلوم المتقدمة، وبآليات تضمن لدول العالم الإسلامي أن تنخرط في مجتمعات المعرفة وتنتج، فتسجل حضورها في كتابة التاريخ الحضاري للإنسانية في صيغته الجديدة.

ثانياً : تطوير التربية في العالم الإسلامي في ظل المستجدات الدولية والتحولات الإقليمية

إن المشهد العالمي يعرف بشكل واضح، منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، متغيّرات جمّة تفرض تحديث منظومة التربية وآلياتها، بهدف الاستجابة لمقتضيات الظرفية العالمية الراهنة وللتوقعات المستقبلية للعالم عامّة وللعالم الإسلامي خاصّة، وباتجاه التمكين لعالمنا الإسلامي حتى يُسهم في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة في شكلها الجديد.

وبالنظر إلى تأثير هذه المتغيّرات في المنظومة التربوية والتعليمية، فإنّه من الأهميّة بمكان الإشارة إلى أهمّها:

1. متغيّر العولمة

تعدّدت مفاهيم العولمة وتباينت. ونحن، وإن كنّا لا نرمي إلى بحث هذه المفاهيم ودلالاتها المتشعّبة، فإننا وباختصار نقصد بها هنا الانتشار المتزايد للمعلومات والمعارف بين البشر، وإزالة الفواصل والمسافات بين الدول وإذابتها في ترتيبات عالمية واحدة تجمع البشرية في كيان كوكبي واحد. وقد أحدثت العولمة تغيّرات كبرى في بنية النظام العالمي بشكل أثّر تأثيراً بالغاً في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وفي أنماط الإنتاج والتوزيع في العالم قاطبة.

وبقدر ما أسهمت العولمة في إحداث تغييرات جذرية في بنية النظام العالمي، فإنها أصبحت تشكّل، أو على الأقلّ تسعى إلى أن تشكل نظاماً أو « نموذجاً واحداً « في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والقيمية، ممّا انعكس على طبيعة المعرفة ومصادرها وتوجهاتها المطلوبة. وقد استدعى ذلك على وجه الخصوص مراجعة أساليب التعليم والتعلم، لتستجيب لمقتضيات التغيير ومتطلباته.

نحن إذن أمام نوع جديد من الإنتاج الاقتصادي القائم أساساً على المعرفة المكثّفة، التي تحتاج باستمرار إلى مزيد من الأبحاث تتعاقب حثيثا لينسخ سابقُها لاحقَها أو يطوّرَه في مسار تصاعدي لا يتوقف. ولا شكّ في أنّ هذا الحراك في عالم المعرفة وعالم الأبحاث صار يمثّل تحدّياً كبيراً للمؤسسة التربوية في مستوياتها ومراحلها المتنوّعة، إذ سيكون من مسؤولياتها تخريج قوى عاملة تتلاءم خلفياتها المعرفية وحاجاتها التدريبية على الدوام مع كل تطور في حقل التنمية والاقتصاد. وبمعنى آخر، فإنّ مسؤوليات المؤسسة التربوية ستتضاعف بالضرورة. فهي من جهة، مدعوّة إلى المحافظة على دورها التقليدي المتمثّل في الاستجابة لحاجات الدولة الوطنية وخصوصيّاتها وأولويّاتها، ومن جهة ثانية، مُلزمة بتطوير نفسها حتى تستجيب لأولويات السوق الكونية ومتطلباتها.

وعلى كل استراتيجية تربوية جديدة في العالم الإسلامي أن تتعامل مع ظاهرة العولمة بكيفية تؤدّي إلى الاستفادة من جوانبها الإيجابية وتحقيق الانفتاح الرشيد عبر اللغات الحية على تجارب الأمم الأخرى ومكاسب الدول ذات السبق في مجالات التربية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، وفي الآن ذاته تحصين ذواتنا وهويّتنا وعدم الانصهار في ما يتعارض مع مقوّمات الهويّة الوطنية بجميع مكوّناتها الدينية والفكرية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية الإسلامية. فأخطر ما نتج عن العولمة السيلُ الهائل من المضامين التي تتداولها وسائل الإعلام والاتصال المتطورة برسائلها الثقافية المؤثرة، والتي ترمي إلى تنميط فكر المتلقين وَفْقَ نموذج خارجيّ جاهز، خاصّة لدى الأطفال والشباب.

إنّ على منظومة التربية والتعليم المنشودة في دول العالم الإسلامي، أن تكون قادرة على إحداث التغيرات اللازمة في التصورات المجتمعية بآلية تضمن إحداث التوازن بين الخصوصيات الوطنية بما تحمله من قيمٍ وأعراف، والمتطلبات العالمية المستجدة، كما عليها أن تتجنب الاستيراد الكامل لنظم الإصلاح التربوي التي لا تستند إلى مرجعياتها الثقافية والحضارية ولا تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية ونسيجها الاجتماعي.

والتربية التي نحتاج إليها في عصر العولمة ومجتمع المعرفة هي تلك التي تساعد الأطفال والراشدين على تفهم أفضل

لثقافتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر، ولكن في نطاق مجتمع عالمي يُعتبر فيه انفتاحُ الثقافات الخاصّة بعضِها على بعضٍ، وتحاورُها الإيجابي، الوسيلةَ الوحيدة لازدهار أيٍّ منها.

2. التحوّل إلى مجتمع المعرفة

يعيش العالم منذ أزْيَد من عقديْن من الزّمن تحوّلاتٍ جذرية، على شكل نقلة نوعية في تاريخ تطور المجتمعات البشرية، كان لها تأثير واضح في مستويات عديدة من الاقتصاد العالمي، وفي الثقافة الإنسانية بشكل عامّ. ورغم أن بنية هذا الواقع المجتمعي الكوني الجديد لم تتشكل نهائياً بكيفية يسهل معها تحديده بصورة دقيقة وواضحة، فإن مظاهره الجديدة التي تتجلّى للعيان تكشف عن حدوث تغيّرات عميقة وهائلة في أساليب الإنتاج وأنماط الحياة وشبكة العلاقات الاجتماعية، وهو ما أفضى إلى إرساء قواعدَ جديدة لبناءٍ حضاريّ يتأسّس على مقومات معرفية بالدرجة الأولى.

ويستمدّ «مجتمع المعرفة»، وهو الاسم الذي أطلِق على هذا المجتمع الجديد المتحقق في عدد قليل من الدول المتقدمة والمنشود في أغلب دول العالم، قوّته ووجودَه من الثورة التقانية المعرفية، وهي ثورة تختلف كل الاختلاف عن التحولات التقانية السابقة التي واكبت من قبلُ الثورةَ الصناعية واقتصرت على منتجات أو قطاعات صناعية محدَّدة.

غير أنّ «مجتمع المعرفة» لا يمكن حصره في واقع الأمر في ثورة التّقانة المعرفية. وإنّما يتجاوز ذلك، ليشملَ عدّة أقطابٍ تتقاطع في تكوين مفهوم مجتمع المعرفة، وهي التكنولوجيا والاقتصاد والمعرفة التي صارت تشكل العصبَ الرئيسَ للاقتصاد. وفي ظلال هذه المكونات الثلاثة، أي تكنولوجيا المعرفة، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، فإنّ أكثر المجتمعات قرباً من المفهوم الحقيقي لمجتمع المعرفة، هي تلك المجتمعات الرائدة في مجال تقنية المعلومات وتطوير أنظمة التعليم المبدعة للابتكارات والاختراعات في جامعاتها ومراكز بحوثها، علاوة على احتضانها لبيئات تمكينية ومؤسّسات اقتصادية قوية وقوانين وقاعدة صلبة من الحريّات الفردية والسياسية المحفزة على الإنتاج واستخدام المعرفة.

إنّ مجتمع المعرفة لا ينبني على اقتصاد المعرفة بوصفه قطباً رئيسا ووحيدا، وإنما هو كذلك مجتمعٌ متكامل في توجّهاته وبُناه، يقوم على تحقيق نقلة نوعية في نموذج المعرفة والثقافة والسياسة والاجتماع، ويرتبط بثقافة كوكبية في حقوق الإنسان والمواطنة ونظم إدارة الحكم.

كما تكمن أهمّية المعرفة في كونها ليست مجرّد نتاجٍ للتطوّر والتقدّم، وإنّما هي أيضا وسيلة من الوسائل الفعّالة لإحداثه، وهذا هو الأهمّ. لهذا فإنّ استيعاب مقوّماتها والاستفادةَ من إمكاناتها يقود إلى التنمية المجتمعية، وإلى التغيير وممارسة السياسات الرشيدة. إنّ سلطة المعرفة في عالم اليوم هي القوّة المهيمنة على كل القوى الأخرى، وهي لأجل ذلك، تُتيح لأصحابها إجراءاتٍ وامتيازاتٍ يتمكّنون بفضلها من إعادة ترتيب التوازنات تبعاً للمصالح الآنيّة والتوجّهات الاستراتيجية المستقبلية على الصعيدين المحلّي والدولي.

إنّ الحاضر والمستقبل مِلكٌ للدول التي تملك المعرفة وتبادر إلى الابتكار والإبداع فيها. ويبرز ذلك سواء من زاوية الإنشاء المنتظم للمعارف العلمية والتكنولوجية والقدرة على استرجاعها وتداولها، أو من زاوية تسخيرها لأغراض التنمية البشرية والتقدم الإنساني غير المحدود، واعتمادها مِن ثَمّةَ أساسا لاتخاذ القرارات.

من هنا، فإن تكوين العنصر البشري المتسلح بالمعارف والمتمكن من المبادرة الخلاقة ينبغي أن يتصدّر أولويّة السياسات والاستراتيجيات التنموية، من خلال توفير البيئات التمكينية المحفزة للاستثمار في الموارد البشرية وتكوينها وتأهيلها، لتستجيب للنقلة النوعية التي يعرفها اقتصاد مجتمع المعرفة.

3. تطوّر المنظومات التعليمية في العالم

تؤكّد جميع الدراسات أنّ موقع التعليم في المنظومة المجتمعية تغيّر في ضوء الثورة المعرفية، ممّا أدّى إلى إعادة النظر في دور المؤسّسات التعليمية وأهدافها حتى تتأقلم مع مقتضيات الاقتصاد الجديد. وقد تجلى ذلك في تحوّل المؤسّسة التعليمية من مؤسسة تنقل المعرفة المجرّدة وتنمّي الخبرة إلى مؤسّسة قادرة على التفاعل مع جميع منظومات المجتمع الأخرى من خلال الشراكة مع محيطها الاقتصادي والثقافي والتركيز على مجالات التكوين التي يطلبها سوق العمل.

وقد برز الاتجاهُ نحو اقتحام مجالات تكوينٍ جديدة، وتنويع المؤهّلات والمهارات اللازمة في مجالات التكنولوجيا الدقيقة وصيانة الشبكات من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتشجيع على اعتماد الطرق التفاعلية في التدريس، وهو ما جعل المدرّس يتحوّل من ملقّن إلى مُيسِّر ومُرافق ومُشرف على تيسير الموقف التربوي.

ومن تداعيات هذا التوجه تنامي مكانة الوسائط التعليمية والمحتوى الرقمي في العملية التعليمية في إطار التعلم التقليدي أو التفاعلي، كما تعزّز دور التعلم عن بعد وأصبح الوسيط السّمعي والبصري بمختلف أشكاله، طرفاً في العملية التعليمية، بشكلٍ دعا إلى تغيير التصرف في المعلومة العلمية وطرق تبليغها وتقويمها.

وميدانيا، أدّت التحوّلات التي طرأت على أسلوب نقل المعرفة إلى بروز أشكال جديدة للتعليم مثل التعلم الافتراضي، والتكوين بالتداول والتعلم مدى الحياة والتعليم العابر للحدود. وشجّعت هذه الثورة المعرفية أطرافا جديدة على دخول مجال التكوين لأغراضٍ ربْحية بحتةٍ، وبذلك أصبحت الخدمة التعليمية، خاصّة في مستوى التعليم العالي سلعة قابلة للترويج حضوريا أو عبر شبكات الانترنيت من قبل الشركات متعدّدة الجنسيات.

أمّا النتيجة فهي تشكُّلُ سوقٍ عالمية للتعليم العالي بصفة خاصّة، يتمّ فيها تداولُ التكوين الجامعي بحُسبانه خدمة من الخِدْمات. وقد اقتضى ذلك وضعَ استراتيجيات جديدة على المستوى الوطني أو الإقليمي لجذب الطلبة الأجانب سواء أكان ذلك في إطار التعليم الحضوري أو الافتراضي. وتسعى منظمة التجارة العالمية إلى دعم هذا الاتجاه قصد فتح الفضاءات الجامعية الوطنية للتنافس الدولي.

إنّ دخولَ التعليم العابر للحدود بقوّة في بعض الفضاءات الجامعية الأجنبية ووقوفَ مؤسساتٍ ربحية وراءه يطرحان تحدياتٍ جديدة على أنظمة التعليم التقليدية في البلدان الإسلامية، وهو ما أدّى إلى جدل واسع حول تأثيره في استقلال القرار الوطني في مجال تنظيم التعليم في إطار التشريعات الوطنية، وأثار تساؤلات بخصوص شرعية الشهادات المسلّمة ومقرّرات الدراسة الجاري بها العمل.

4. النموّ الديموغرافي وازدياد الطلب على التعليم

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أنه من المتوقع أن يبلغ عدد المسلمين من سكان العالم بحلول سنة 2030 مليارين ومائتي مليون نسمة، أي بنسبة قدرها 26.4 % من إجماليّ سكان العالم. وقد تزايد عدد السكان المسلمين بين عامي 1990 و2010 بمعدل سنوي بلغ 2.2 % مقارنة بنسبة 1.5 % التي يرتقب أن تسجل خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2030.

كما أكدت البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة الارتباط الوثيق في دول العالم الإسلامي بين معدّلات الولادة والمستويات التعليمية للنساء. حيث تميل المرأة كلما وصلت إلى مستويات تعليمية عليا إلى تأخير الحمل بما يؤدّي إلى تقليص عدد الولادات لديها، أمّا إذا غادرت المدرسة مبكّرا فإنها غالباً ما تتزوج في سن مبكرة ويرتفع معدل إنجابها.

وبشكل عامّ، فإنّ مجتمعات العالم الإسلامي هي مجتمعات شابّة، تقع أعمار أغلب سكانها بين 15 و40 عاماً. وبحسب تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 عن التعليم والتنمية العلمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد بلغ العدد الإجمالي للأطفال والشباب الذين هم في سنّ الالتحاق بإحدى مراحل التربية والتعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي سنة 2013 (مؤسسات التربية ما قبل المدرسية، تعليم ابتدائي، تعليم ثانوي، تعليم عالٍ) 662 مليون طفلٍ وشابٍّ، منهم 99 مليون طفلٍ في سنّ الالتحاق بمؤسسات التربية ما قبل المدرسية، و201 مليون طفل في سنّ التمدرس الابتدائي، و211 مليوناً في سن التعليم الثانوي، بالإضافة إلى 152 مليوناً في سنّ متابعة التعليم العالي. وهذه النسبة المرتفعة للأطفال والشباب يمكن أن تكون المحرّك الرئيسَ للتنمية الاقتصاديّة لهذه الدول، إذا ما تمّ إعدادُها وتكوينها بشكل جيّد، إذ إنّ مستقبل العالم الإسلامي رهين بما تقوم به بلدانها لفائدة هذه الكتلة الحاسمة في المجتمع. كما يمكن، في حال عدم وضع السياسات والخطط المناسبة، وفي غياب الإجراءات العملية لاستثمار طاقاتها وحيويّتها عبر التربية والتعليم الجيّديْن، أن تشكّل عبئاً إضافيا يعرقل جهود التنمية ويهدّد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دولنا.

ومن المتوقع أن يصاحب هذا النموَّ الانفجاريَّ استقرارٌ أو تدنٍّ في مستويات التنمية البشرية في البلدان الأقلّ نموّا وصعوباتٌ في تلبية حاجة كل الفئات العمرية دون 15 سنة إلى التعليم، باعتبار أنّ القِيَم المطلقة لحجم السكان ستعرف تزايدا كبيرا في السنوات القادمة، وهو ما يضع التزاماتٍ ثقيلة على كاهل الدول بخصوص توفير التمويلات اللازمة للاستثمار في المعرفة والتعاطي مع تزايد الطلب الاجتماعي على التكوين.

ثالثاً : المرجعيات

اعتباراً للأدوار التي تنهض بها الإيسيسكو، بصفتها بيتَ خبرة العالم الإسلامي في مجالات عملها، ولكونها الجهازَ المتخصّص في إطار منظمة التعاون الإسلامي الذي أنيطت به مسؤولية تنسيق العمل الإسلامي المشترك للنهوض بالأوضاع التربوية والعلمية والثقافية والاتصالية في العالم الإسلامي، وحيث إنّ مضامين استراتيجية تطوير التربية في البلاد الإسلامية التي أعدّتها الإيسيسكو قبل 27 سنة واعتمدها المؤتمر العامّ الثالث للإيسيسكو سنة 1988، لم تعد قادرة في مجملها على تقديم الأجوبة الملائمة للتحدّيات التربوية الجديدة التي تواجه العالم الإسلامي حاضراً ومستقبلاً، فإنّ بلورةَ صيغة معدّلة ومحيَّنة لهذه الاستراتيجية أصبح أمراً ملحّا.

وقد حرصت الإيسيسكو لتحقيق ذلك على تأكيد المنظور الإسلامي لتوجهاتها التربوية النابع من المرجعية الإسلامية المؤسَّسَة على القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والمسترشد بعناصر القوة والبناء والإبداع في التراث الفكري والتربوي والعلمي الإسلامي الذي يحفل بأسماء علماءَ ومفكرين مسلمين كبارٍ أسهموا عبر القرون وعلى الصعيد العالمي في تطوير المعارف والعلوم في مختلف التخصّصات وأسّسوا لنظريات جديدة في المجالات التربوية والنفسية والاجتماعية والطبية والرياضية والفلكية وغيرها، وعلى توظيف رصيد الخبرة التراكمي الذي تَوفّر لها على مدى أكثر من ثلاثين سنة من مسيرتها، والاستفادة من نتائج تقييم مئات الأنشطة والبرامج والمشاريع التربوية التي تم تنفيذها في إطارخطط عملها المتتالية، من قبيل مشروع محو الأمية والتكوين الأساس للجميع في البلدان الإسلامية، ومشروع برنامج التربية الأساسية والتكوين لتنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، ومشروع برنامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، ومشروع كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف القرآني، ومشروع برامج التكوين التي تضطلع بها المراكز التربوية الإقليمية للإيسيسكو، أو على مستوى تفعيل المضامين التربوية لخطتي الإيسيسكو متوسطتي المدى للفترة المنتهية 2001-2009 والفترة الحالية 2010-2018، واستراتيجيات الإيسيسكو القطاعية التي تتقاطع مع قضايا التربية وتعزّز من دور التربية في تحقيق التنمية الشاملة. كما تؤكد الإيسيسكو تفاعلها مع مقتضيات الإعلانات والتعهدات والتوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والمنتديات التربوية الدولية والإقليمية والتي كان آخرها إعلان إنشيون عن التعليم بحلول عام 2030 (المنتدى العالمي للتربية، إنشيون، جمهورية كوريا، مايو 2015)، والتقارير العالمية لرصد التعليم للجميع، وخطط وأجندات المنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتربية والتعليم والتنمية المستدامة لمرحلة ما بعد 2015، والتي من أبرزها برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2015-2025، وجدول أعمال 2030 للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، وأجندة 2063 لإفريقيا. وتستشرف المنظمة كذلك ما يمكن أن تضطلع به من أدوار ووظائف تربوية جديدة تتمثّل في تعزيز قدراتها الاقتراحية والتنسيقية في هذا المجال، وتوفير مزيد من الخبرة التربوية والمشورة الفنية لدولها الأعضاء، والتشجيع على جعل الأولوية في السياسات التربوية لتكوين القدرات وتطوير المهارات التربوية والتعليمية للأطفال والشباب والمرأة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وتيسير الولوج إلى المعارف وتعميمها، وجعلها ملائمة للمستجدات، وأداة فاعلة في التنمية وفي تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الشعوب، وفق الأهداف المسطرة في ميثاقها.

رابعاً : أهداف استراتيجية التربية

تتمثل الأهداف الاستراتيجية العامّة في ما يلي:

- تعميم التعليم وتأمين استمراريته للجميع وضمان تكافؤ الفرص بشأنه؛
- تجويد منظومة التعليم من حيث المناهج الداعمة للإبداع، والأطر التربوية المحفّزة على القيم والمهارات، والحكامة الإدارية والمالية، للانتقال بها إلى منظومة للتعلم والبحث العلمي والابتكار واقتصاد المعرفة، بما يلبّي احتياجات المجتمع وسوق العمل، ويُسهم بفعالية في معالجة قضايا المجتمع؛
- تفعيل دور التربية في ترسيخ القيم الإنسانية المشتركة وتعزيز روح التسامح والانفتاح والتعايش السلمي مع الآخر، وتكوين الفرد على واجبات المواطنة ومسؤولياته تجاه المجتمع.

وتتفرّع عن هذه الأهداف الرّئيسة والغايات العامّة التي تسعى الاستراتيجية إلى مساعدة دول العالم الإسلامي على بلوغها الأهدافُ الإجرائية والتفصيلية التالية:

1. إتاحة فرص التربية والتعليم الجيّدَيْن لكل فرد في كل مكان وزمان، بأقلّ ما يمكن من التكاليف، وبأعلى مردوديّة ممكنة؛
2. الحدّ من ظاهرة عدم إيفاء عدد من دول العالم الإسلامي بالتزاماتها في المجال التربوي، وتقليص الفجوة في هذه الدول بين سياساتها المسطورة وأوضاعها التربوية المنظورة؛
3. تشجيع التعاون الإقليمي بين المنظمات العاملة في مجال التربية والتعليم في العالم الإسلامي بغرض التنسيق وتحقيق التكامل بين مشاريعها؛
4. الرفع من حجم المساعدات البينية في مختلف المجالات التربوية والتعليمية، وبخاصّة في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
5. توسيع نطاق التربية ما قبل المدرسية في مرحلة الطفولة المبكّرة، والعمل على دمجها في المنظومة التربوية الوطنية؛
6. النهوض بدور المرأة وتحسين صورتها في الكتب المدرسية، باعتبارها شريكاً أساسيا للرجل في تحقيق التنمية البشرية؛
7. تعزيز عادة القراءة في أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية، وتبني مشاريع وطنية ومحلية في مجال القراءة للجميع؛
8. مَأْسَسة النظم الكفيلة بتأمين الاستخدام الشامل والمستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف قطاعات التربية والتعليم ومؤسساته ومراحله، وتعميمها على جميع مكوّنات المنظومة التربوية في المدن والقرى والأرياف والمناطق النائية؛
9. توحيد النظام التعليمي الخاص بالأطفال ذوي الإعاقات ودمجهم في نظم التعليم العادية؛
10. تطوير التعليم غير النظامي، خاصّة في المدارس العربية الإسلامية والمؤسّسات ذات الطابع الديني، وتحقيق مواءمته مع باقي الأنظمة التعليمية؛
11. تطوير المعايير التعليمية لتستجيب لمتطلبات الموارد البشرية في البلدان الإسلامية؛
12. تحسين المقرّرات ومناهج التدريس، وتأهيل برامج التعليم الأساس والثانوي والعالي؛
13. تعزيز مفاهيم الحوار والتسامح والتعايش واحترام الآخر لدى الناشئة والشباب، من خلال دمج القيم الإسلامية وتعزيز مبادئ الوسطية والاعتدال والتعارف والتقارب والأخوّة الإسلامية والإنسانية في المناهج التعليمية؛

14. معالجة الإشكاليات المعاصرة التي تواجه التقدّم الحضاري، مِن قَبيل الأمية وهجرة الكفاءات والفقر والبطالة والتدهور البيئيّ والإعلام المغرض الذي يذكي النعرات العرقية والطائفية؛

15. تشجيع البحث المتخصّص والموضوعاتي في قطاع التعليم العالي وتطوير روح المبادرة والمقاولة والقيادة والمجازفة المدروسة لدى طلاب الثانويات والجامعات، وتسخير البحث العلمي لتلبية احتياجات الصناعة والمجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية؛

16. إعداد سياسات واضحة المعالم في مجال الاتصال والإعلام الموجّهيْن إلى الشباب، لتفعيل مواكبتهم للمستجدات الأكاديمية والمهنية، وإحكام توجيههم الدراسي والمهني، وتيسير دمجهم في الحياة العملية، في إطار مزيد تقريب منظومات التربية والتكوين من محيطها الاقتصادي والاجتماعي؛

17. تطبيق استراتيجيات المعرفة التي وضعتها الإيسيسكو واليونيسكو والألكسو وغيرها من المؤسّسات الإقليمية والدولية النظيرة، في مجالات التربية والعلوم والثقافة والإعلام والاتصال؛

18. ترسيخ الهُويّة الحضارية للعالم الإسلامي، وتمكين آليات وحدته، وترسيخ مظاهر تنوّعه، وتعزيز مقوّمات خصوصيّته.

ولتحقيق الغايات السالف ذكرها، لابدّ أن يتوفر لدى صانعي القرار السياسي والتربوي في دول العالم الإسلامي الإيمانُ الراسخ والوعيُ العميق بالأدوار الحاسمة التي يمكن أن ينهض بها العمل الإسلامي المشترك في سبيل النهوض بالأنظمة التربوية الوطنية وجعلها بحقٍّ القاطرة التي تقود بلداننا لتكون قوّة صاعدة بين القوى الدولية الأخرى، كما يتعيّن تعبئة مختلف المؤسسات والأطراف المعنيّة من أجل ترجمة توجّهات هذه الاستراتيجية إلى مشاريع وبرامج كبرى على أرض الواقع.

الفصل الثاني :

الملامح الأبرز لأوجه القصور في منظومة التربية والتعليم في العالم الإسلامي

رغم الجهود المبذولة في دول العالم الإسلامي على مختلف الأصعدة، وتحقيق بعض بلدانه تقدّما ملحوظا في معدّلات التنمية، فإنّ المؤشرات التنموية المتوفرة تؤكد أنّ معظم دوله ما تزال تعاني صعوباتٍ وآفات وفجوات كثيرةً، حالت دون لحاقها بركب التقدم والنماء. وقد تمّ الاعتماد في ما تضمّنته هذه الوثيقة الاستراتيجية من بياناتٍ وإحصاءاتٍ وشواهدَ على تقارير المؤسسات والهيئات الدولية الخاصة برصد السياسات التربوية الوطنية وتقييم جهود إصلاح التعليم، ومنها على سبيل الذكر الدراسات الحديثة الصادرة عن الإيسيسكو، والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو لعام 2014، والتقرير الدّوريّ عن التعليم والتنمية العلميّة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الصادر عام 2014 عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، وتقرير المعرفة العربي لعام 2014، وآخر نتائج اختبارات القياسات الدولية لتقويم التحصيل التربوي.

إن أشدّ الفجوات ضرراً بالجهود التنموية لدول العالم الإسلامي تلك التي تفصل بين المعرفة والتعليم، فضلا عن المشكلات والآفات التي تنتشر في واقعها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي. إذ تظل غالبيتها، رغم ما قطعته من أشواط مهمّة في نشر التعليم بين مواطنيها، بعيدة عن تحقيق تعميم التعليم ومحو الأمية، وهو ما يعني ابتعاد نظمها التعليمية عن متطلبات الجودة الكمية والنوعية. ويمكن حصر أهم الإشكاليات التي تعاني منها دول العالم الإسلامي في المحاور الآتية:

1. ارتفاع نسبة الأمية

لا يقتصر الهدْر في دول العالم الإسلامي على الجانب الماديّ، بل يشمل أيضا أهمّ ثرواتها على الإطلاق وهي الطاقة البشرية. فانتشار الأمية لدى مختلف الشرائح العمرية في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي يمثل عاملا مكبلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر 40 % من سكان العالم الإسلامي أمّيين أو شبه أميين، ويتفاقم الوضع في بعض البلدان ليصل إلى 70 %.

لقد بذلت دول العالم الإسلامي طَوال العقود الماضية جهودا كبيرة وما زالت لمحو الأمية في أقطارها، وقامت بعدد من المشاريع والبرامج والحملات الوطنية للقضاء عليها. ورغم كل هذه الجهود، فإن نسق تعليم الكبار لا يزال بطيئا ونتائجه متفاوتة حَسَب البلدان، حيث نجحت بعض دول العالم الإسلامي في أن تصل بنسبة سكّانها المتمكّنين من القراءة والكتابة إلى أكثر من 99 %، في حين ظلّ إلى حدود سنة 2013 أكثر من 50 % من فئة الشباب في ثماني دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمّيّين. ولا تزال البرامج المخصّصة للغرض غير كافية باعتبار نسق النمو السكاني، ويظل المعدل المتوسط لمحو الأمية في العالم الإسلامي للبالغين (15 +) 73 % في عام 2013 متأخراً عن المعدل العالمي 82 %.

وإذا كانت أسباب الأمية ترجع إلى تراكمات سابقة أو إلى قصور حالي في الأنظمة التعليمة، فإن النتيجة هي اتساع الفجوة المعرفية بين الأفراد والفئات والنوع الاجتماعي اعتباراً لانتشار الأمية في أوساط البالغين أو الأطفال البالغين سنّ الدراسة الذين لا يملكون فرصة للذهاب إلى المدارس خاصة في المناطق النائية. ويتفاقم الوضع بالنسبة للنساء، فنتائج برامج محو أمية الإناث لا تزال متدنية بنسبة 13 % مقارنة مع نتائج برامج محو أمية الذكور.

2. هشاشة الوضع الاجتماعي

لايزال الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي يشكلان التحدي الأكبر في عالم القرن الحادي والعشرين، حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا. وتشير الإحصائيات إلى أن مشكلة الفقر العالمي يعاني منها أكثر من 1.6 مليار من البشر، وهذا يعني أن 30 % من إجمالي سكان العالم يقبعون تحت خط الفقر المدقع، ويعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم.

ويعتبر الفقر في العالم الإسلامي سمة ظاهرة للعيان لا يمكن تجاهلها على الرغم من الموارد الاقتصادية الهائلة التي تنعم بها كثير من هذه الدول. وبحسب تقرير «قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» الصادر سنة 2015 عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية

والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، فقد بلغ سكان دول منظمة التعاون الإسلامي الذين يعيشون تحت فقر متعدّد الأبعاد 465 مليون شخص، بنسبة 35 % من مجموع سكّانها، و29 % من الإجماليّ العالميّ للفقراء في عام 2014.

ولا يخفى أن للفقر آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة، فعلى الجانب الاجتماعي يؤدي الفقر إلى ظهور انحرافات كبيرة في سلوك الأفراد وأخلاقهم، فتظهر مظاهر سلوكية جديدة تخالف العادات والتقاليد والدين. ويتسبب الفقر بشكل رئيس في عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة وتكاليف التعليم يدفع الآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم تجاه تعليم أطفالهم، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال، وبروز ظاهرة عمالة الأطفال. ويؤدي الفقر أيضا إلى تدهور الوضع الصحي وارتفاع الوفيات، خاصة بالنسبة للأطفال، حيث يتعرّض أطفال العائلات الفقيرة بدرجة عالية للعدوى والأمراض المزمنة.

3. قصور المناهج التعليمية

أصبح المتعلم في منظومة التربية الحديثة للقرن الحادي والعشرين محور العملية التعليمية التعلمية، ولم تعد المواد التعليمية التي تُعنَى باللغات والأدبيات والرياضيات والعلوم تطرح لغرض التلقين والحفظ فحسب، بل أصبح الهدف منها إكساب المتعلم الكفايات والقدرات والمهارات اللازمة للتواصل، والتحليل، والتعميم، والإبداع.

إنّ تنميط المناهج في العالم الإسلامي واعتمادها على المدرّس محورا أساسيا في نقل المعرفة ينعكس سلبا على العملية التعليمية التي تميل إلى تغليب الطرائق القائمة على التلقين وتنمية ملكات الحفظ على حساب المهارات التحليلية وملكات النقد والتفكير التفاعلي.

ومن مظاهر قصور المناهج التعليمية في العالم الإسلامي أيضا ما نراه من قلة الاهتمام بالمقرّرات التي تربّي الوجدان الإنساني والمتمثلة في مواد وأنشطة تتعلق بالفنون من موسيقى ورسم ومسرح وشعر ورواية، وضعف الاهتمام بمقررات التربية البدنية، والعلوم الصحية، والدروس التي تتعلق بالممارسات العملية والاندماج في الحياة الواقعية، والمهارات التي تتطلبها الحياة اليومية، ونقص الاهتمام بالعلوم والرياضيات، وتدريسها بطريقة لا تسهم في تكوين ذهنية ناقدة ومقارنة ومحللة، ومحدودية المقررات التي تعنى بالتوعية القانونية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة والحقوق الإنسانية كافة، وتوفير المعلومات المتصلة بها، وضعف الاهتمام بتربية الأطفال الموهوبين كمّا ونوعا، سواء في التعليم الأساس أو التعليم الثانوي، أو التعليم العالي، رغم أن هذه الشريحة من الطلاب هم العماد الذي يقوم عليه مستقبل الأمة وإحدى أبرز وسائلها إلى التطور والارتقاء الحضاري.

4. ضعف إعداد المدرّسين وتكوينهم

يشكل المعلم حجر الزاوية في كل إصلاح وتطوير تربوي وتعليمي مرتقب، بَيْد أن أدوار المعلم في دول العالم الإسلامي لم تتطوّر بما يكفي لتهيئته لإعداد النشء لمجتمع المعرفة الذي غدا فيه المعلم موجِّهاً، ومخطِّطا، ومنسِّقا، ومشجّعا، ومحفزاً، ومسهِّلا ومُيسِّرا لتعلم طلابه، وهو ما يزيد من المسؤولية الملقاة عليه في تحسين نوعية التعليم وتعزيز فعاليته وتحقيق أهدافه.

وتعدّ نسبة التأطير (نسبة عدد الطلاب المقيدين في سنة معيّنة إلى عدد المدرّسين) مؤشرا دالا على جودة العملية التعليمية. وإذا نظرنا إلى واقع التربية في العالم الإسلامي من هذه الزاوية، نلاحظ تحسّنا في النِّسب، فبحسب تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 عن التعليم والتنمية العلمية في بلدان منظمة التعاون الإسلاميّ، ارتفع عدد مجمل مدرّسي التعليم الابتدائي في دول العالم الإسلامي سنة 2013 إلى 7.2 مليون مدرّس، وبلغ متوسط نسبة التأطير في المرحلة الابتدائية 27.9 وهو متوسط لا يصل إلى المتوسط العالمي المتمثل في 24 تلميذا لكل معلم، في حين تطور عدد المدرّسين الذين تم إعدادهم للتدريس في المرحلة الثانوية من 4.4 ملايين أستاذ سنة 2000 إلى 6.2 ملايين سنة 2013. غير أنّ متوسّط نسبة التأطير في المرحلة الثانوية ظلّ في حدود 24,5 % ، اعتبارا للزيادة المنتظمة في أعداد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الثانوية. وفي كثير من البلدان يتجاوز عدد التلاميذ في الفصل الواحد في التعليم الثانوي 30 تلميذا.

من جانب آخر، لم يقترن التزايد الكمي للمدرّسين بخطوات مماثلة في مستوى تطوير مكانة المعلمين، بما يشمل كفاياتهم وشروط عملهم، ويحقق تمهينهم وتدريبهم إلى

أعلى مستويات التخصص العلمي والمهني والثقافي. وتبيّن مؤشرات التقارير الدولية أن نسبة كبيرة من المعلمين في أغلب دول العالم الإسلامي تشكو من ضعف في المستوى الأكاديمي والمهني، وتعجز عن تحقيق أدوارها التعليمية والتربوية الجديدة، وتفتقر إلى القدرة على التعامل مع طرق التدريس الحديثة وتكنولوجيا التربية، وأغلبهم لا يستجيبون للمعايير المعتمدة دوليا المتعلقة بمدّة التكوين والمؤهلات التربوية والتكوين المستمر، فلا يتوفر لدى المعلمين في مستوى المرحلة الابتدائية في عديد من البلدان الإسلامية الحدّ الأدنى للتأهيل الأكاديمي وهو شهادة الثانوية العامة، في حين أنّ الدول المتقدمة تشترط لتوظيف المعلمين تكوينا جامعيا مختصًّا يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات بالنسبة إلى مدرّسي التعليم الابتدائي، وشهادة الماجستير أو اجتياز دورات مهنية بالنسبة إلى مدرّسي التعليم الثانوي.

5. عدم إنصاف الفتاة في التربية والتعليم

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن هناك 60 مليون فتاة من بين كل مئة مليون طفل في العالم لم يتمكّنّ من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. وجديرٌ بالذكر أن التحاق الفتاة بالمدرسة لا يعني بالضرورة انتظامها في الحضور وعدم تسرّبها. ففي دول العالم النامي، تلتحق الفتيات بالمدارس لسنواتٍ قليلة، وكثيراً ما يفرض عليهن في عديد المناطق المحافظة أو النائية والريفية الاكتفاءُ بالتعليم الابتدائي.

ورغم ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس والجامعات في السنوات الأخيرة، فإنها تظل في مجملها متدنية، حيث يبلغ معدل الفتيات القادرات على القراءة والكتابة في العالم الإسلامي 64.2 %. ولا تزال نسبة الأمية بين الفتيات في العالم الإسلامي أعلى منها بين الذكور (فوق 15 سنة)، ويصل الفرق بين الجنسين في بعض الدول الإسلامية إلى 40 %.

ويتفاقم الوضع أكثر في الأرياف والمناطق النائية والفقيرة التي تكون فيها الفتيات والنساء أكثر عزلة، بسبب هيمنة بعض الأعراف والتقاليد الخاطئة التي تقدّم عمل الفتاة في المنزل والمزرعة وتزويجها في سن مبكرة على التحاقها بالمدرسة.

6. قلة الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسيّ

جعلت اليونسكو التربية المبكرة هدفاً من أهداف التربية للجميع، فالتربية ما قبل الابتدائية تمثل مرحلة مفصليّة في تكوين شخصية الطفل. وقد أبرزت جميع الدّراسات التربوية والنفسية أنّ أكثر من نصف القدرات الذهنية للطفل تتشكل قبل سنّ السّادسة، وأنّ التربية المبكرة في المرحلة ما قبل الابتدائية والتغذية الجيدة يضطلعان بدور محوري في تنمية مهارات الطفل وتطوير قدراته على التعلم وإعداده للحياة المدرسية من خلال البرامج والأنشطة الموجّهة التي تقوم على إيقاظ فضوله وتنمية مداركه الذهنية.

ورغم أهمية مرحلة الطفولة المبكرة، فإنّ جلّ دول العالم الإسلامي لا تولي هذا القطاع الحيويَّ العناية الكافية. وتشكّل هذه المرحلة أضعفَ الحلقات في المسار التربوي التعليميّ في أغلب دول العالم الإسلامي، فما تقدّمه مِن مبادراتٍ من أجل دعم هذه المرحلة لا يفي بالحاجة ولا يرْقى إلى الحدّ الأدنى السّائد في بقية مناطق العالم. ويفيد تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 عن التعليم والتنمية العلمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أنّ عدد الأطفال المرسّمين في مؤسّسات التربية ما قبل المدرسيّة في العالم خلال الفترة (2000-2013) ارتفع من 116.7 إلى 181.8 مليون طفل، كما شهدت بلدان العالم النامي من غير المجموعة الإسلامية تحسّناً ملحوظا في هذا المجال، حيث ارتفع العدد فيها من 76.5 مليونَ طفل سنة 2000 إلى 127.4 مليوناً سنة 2013. بينما لم يواكب نسق المشاركة في المرحلة ما قبل المدرسية في العالم الإسلامي الحراك الذي عرفته جلُّ مناطق العالم، فرغم ارتفاع عدد الأطفال المقبلين على هذه المرحلة في دول العالم الإسلامي من 16.3 مليوناً سنة 2000 إلى 25.9 مليوناً سنة 2013، فإنّ نصيب دولنا من المجموع العالمي خلال الفترة نفسها استقرّ في حدود 14 % طوال المدة المذكورة.

وعندما ننظر إلى واقع المنظومة التربوية ما قبل المدرسية في بلدان العالم الإسلامي تبرز أمامنا اختلالاتٌ كثيرة في مستوى البنية التحتية المعدّة لاستيعاب الأطفال والمناهج المطبقة في المؤسسات المعنية، ونلاحظ أنها لا تجري على قاعدة الإنصاف والمساواة بين الفئات والأفراد والجهات، فهي تتمركز في المناطق الحضرية، وتتشتت وتغيب في المناطق الريفية.

ويعود ذلك إلى أنّ الإحاطة التربوية بالطفولة بين سنّ الثالثة والسّادسة لا تعدّ مرحلة من مراحل التعليم النظامي ولا تنطبق عليها قواعد المجّانية والإلزاميّة، حتى أصبحت

الدولة تترك هذا الصنف من التكوين للمؤسسات الخاصة أو لهيئات المجتمع المدني، ولا تلزم الأولياء بتسجيل أبنائهم في مؤسسات التربية ما قبل الابتدائية، ويقتصر دورها على المراقبة والمتابعة. ونرى أيضاً أن الدول الأقلّ نموّا لا تنفق على هذا الصنف من التربية إلا القليل، إذ تخصّص بعض الدول الإسلامية أقلّ من 0.1 % من دخلها الخامّ للتربية ما قبل المدرسية.

7. تدني مؤشرات الالتحاق بالتعليم الابتدائي

للتعليم الابتدائي موقعٌ أساس في منظومة التعليم؛ لأن إتمام المرحلة الابتدائية مَدخلٌ أساسٌ لتعلم القراءة والكتابة واكتساب المهارات والقيم التي تقوم على المعرفة وإتقان التعامل مع وسائلها وآلياتها وفهم رموزها.

ويشير تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 عن التعليم والتنمية العلمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى أنّ إجماليّ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الابتدائي في دول منظمة التعاون الإسلامي بلغ سنة 2013 196 مليون طالب يمثلون نسبة 28 % من العدد الإجمالي لطلاب المرحلة الابتدائية في العالم، بعد أن كانت نسبتهم لا تتجاوز سنة 2000 23.8 %. كما بلغ عدد المدرّسين في هذه المرحلة التعليمية سنة 2013 7.2 مليون مدرّس بنسبة تمثل 25.4 % من العدد الإجمالي لمدرسي التعليم الابتدائي في العالم. وفي حين ارتفع معدّل صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي NER في البلدان النامية من غير المجموعة الإسلامية إلى 84.1 %، فإنه لم يتجاوز 78.4 % في بلدان العالم الإسلامي. وهو ما يعني أن أكثر من خمس الأطفال الذين هم في سن الدخول إلى المدرسة في دولنا حُرموا من دخول المدرسة؛ في حين تنحصر هذه النسبة في حدود 4.1 % في البلدان المتقدّمة. ومن أبرز المعضلات والآفات التي ما زالت تتسبّب في حرمان نسبة مهمّة من أطفال العالم الإسلامي من الالتحاق بالمدرسة، معضلة الفقر التي تتولد عنها ظاهرة عمالة الأطفال، والتمييز المسلط على الفتيات في كثير من دول العالم الإسلامي وخاصّة في الأرياف والمناطق المحافظة، وانتشار الأمراض وسوء التغذية، وهشاشة البنية التعليمية الأساسية وخاصة في المناطق النائية، وانتشار الأمية بين الآباء والأمّهات.

8. ضعف النتائج والمكتسبات في المواد العلمية

أبانت نتائج عدد من الدراسات الدولية الحديثة تدني مستويات تلاميذ التعليم الأساسي في الرياضيات والعلوم في عدد من الدول الإسلامية. فالمعدّلات العامّة في مادّة الرياضيّات لمعظم الدول الإسلامية التي شاركت في الدراسة تقلّ بشكل ملحوظ عن المعدّل الدّولي العامّ، بينما ترتفع عن المعدّل الدّولي بشكل ملحوظ نتائج ثلاثين دولة من الدّول المتقدّمة صناعيّا. وتدلّ هذه النتائج على أنّ قلة قليلة جداً من تلاميذ العالم الإسلامي تمتلك المعارف التي يقيسها اختبار الرياضيات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نتائج اختبار العلوم، حيث كانت نتائجها في مجملها أدنى من المعدّل العالمي بشكل لافت.

ولعل وراء تدني هذه النتائج جملة من العوامل والأسباب التي لا يمكن أن نستثني منها تدني الوقت الإجمالي المخصص لتعليم مختلف المواد الدراسية في أغلب دول العالم الإسلامي، حيث ينخفض متوسط عدد الساعات السنوية المخصصة للتعليم في الابتدائي في بعض دول العالم الإسلامي عن المعدل الذي يتراوح بين 850 و1000 ساعة سنويا، وهو المعدل الذي توصي به المنظمات الدولية المتخصصة. ويعني ذلك أن أطفال العديد من هذه الدول الإسلامية يحصلون على أقل من 70 % من الوقت الدراسي الذي يتعين أن يحصلوا عليه، فضلاً عن ازدحام الفصول الدراسية الابتدائية في عدد كبير من الدول، واستمرار الاعتماد على وسائل وموادّ وطرائق تعليمية قديمة تقوم على التلقين وتتمركز حول المعلم باعتباره سلطة تعليمية وحيدة ومطلقة.

9. ضعف مخرجات التعليم الثانوي

يثير التعليم الثانويّ في كثير من الدول الإسلامية إشكالاتٍ عديدة، بعضها كمّي يتعلق بمؤشرات الالتحاق والقدرة على استيعاب مُخرَجات التعليم الأساس، وبعضُها نوعيّ يخصّ جودة خِدْمات التعليم والإنصاف بين الجنسين، فضلا عن مشكل الترابط بين التدريب المهني وسوق العمل.

وقد شهد الطلب على التعليم الثانوي في العالم الإسلامي ارتفاعاً ملحوظا، فتقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

(SESRIC) لعام 2014 يظهر أن نسبة التمدرس في المرحلة الثانوية في دول العالم الإسلامي ارتفعت خلال الفترة العشرية (2000-2011) من 43 % إلى 50 %، مقابل 92 % في البلدان المتقدمة، وهو ما يعني أنّ مجمل عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي ارتفع من 88.4 مليوناً سنة 2000 إلى 123.9 مليوناً سنة 2013، ما يمثل 22.6 % من العدد الكلي لطلاب هذه المرحلة في العالم.

كما يفيد تقرير المعرفة العربي لعام 2014 أن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في المنطقة العربية بلغ 74.2 %، وهي نسبة تفوق المعدل العالمي 72.9 %، ولكنها دون النسب الخاصة بشرق آسيا والمحيط الهادي 84.5 %، وأوروبا الوسطى والشرقية 93 %، وآسيا الوسطى 98.6 %.

وتؤكد المقارنات الدولية أنّ نسب الالتحاق في مناطقَ وبلدانٍ إسلامية كثيرة لا تزال تعاني من ضعف نتائجها في هذا المجال، واللافت أنّ الدول التي تسجّل مستوياتٍ مرتفعة للتسرب والرسوب في التعليم الابتدائي هي التي تشكو من ضعف نسب التمدرس في المرحلة الثانوية.

أمّا على الصعيد النوعيّ، فإنّ مواطن القصور تكمن في قلة المسالك التعليمية التي تتيح الاختيار بين التوجّه للتكوين المهني أو سوق العمل أو مواصلة الدراسة في التعليم العالي، فضلا عن ضعف فرص استكمال التعليم الثانوي نتيجة ارتفاع نسب التسرّب التي تفوق 20 % في بعض البلدان الإسلامية.

10. غياب التخطيط والتنسيق في التعليم المهني والتقني

يُسْهم التعليم التقني والمهني في دعم تشغيل الشباب المنقطع عن التعليم النظامي، كما يمثل التدريب المهني فرصة ثانية لمن انقطع عن التعليم أو خياراً إضافيا لمن يرغب في اكتساب مهارات تطبيقية تتلاءم وحاجات سوق العمل. وعلى هذا الأساس أصبح هذا الصنف من التعليم جزءا من التعلم مدى الحياة، وتنظر إليه المنظمات الدولية وفي مقدّمتها الإيسيسكو باعتباره وسيلة لدعم انخراط الشباب في سوق العمل والحدّ من البطالة والفقر.

وعندما ننظر في واقع التكوين المهني في العالم الإسلامي، نجد صعوبات في استقصاء أوضاعه نظراً لتوزّعه بين مؤسّسات نظامية عامّة وخاصّة تخضع لرقابة الدولة وبين قطاع غير نظامي أو غير مهيكل لا يلتزم بمناهج محدّدة رغم دوره في استيعاب شريحة واسعة من الشباب.

وتشير إحصاءات تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 إلى وجود 55 مليون طالب في العالم يتابعون برامج التعليم التقني، منهم 44 مليونا (80 %) ينتمون للبلدان النامية، ربعهم (1/4) من دول العالم الإسلامي، وتمثل الإناث 40 % من مجمل الطلاب في دول منظمة التعاون الإسلامي مقابل 45 % في العالم، وينتمي حوالي 2/5 من مجموع الطلاب إلى المؤسسات الحكومية.

وتراجعت النسبة المئوية للقيد في برامج التعليم التقني والمهني بالمرحلة الثانية من التعليم الثانوي خلال الفترة العشرية (1999-2010) في الدول العربية من 34 % إلى 18 %، وخلافا لذلك ارتفعت النسبة في إفريقيا من 9 % إلى 17 %؛ ولكنّ مقارنة نسبة القيْد الإجمالية في التعليم الثانوي بنسب التعليم التقني والمهني تبيّن ارتفاع نسب الشبان الملتحقين بالمرحلة الثانية من التعليم الثانوي وانخفاض نسب الالتحاق بالتعليم المهني والتقني.

ويحيلنا هذا المؤشر إلى المكانة المحدودة للتعليم المهني والتقني، فعندما ننظر إلى معدّلات القيد في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني في العالم الإسلامي نلاحظ أنّ هذه النسب ما زالت ضعيفة باستثناء حالات قليلة.

11. غياب الجودة النوعية في التعليم العالي

يعدّ التعليم العالي حديث العهد نسبيا في أغلب دول العالم الإسلامي مقارنة بمثيله في مناطق أخرى من العالم، وقد شهد هذا التعليم توسّعا ملحوظا في السنوات الأخيرة استجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم. ويشير تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 إلى تضاعف عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في دول منظمة التعاون الإسلامي بين سنتيْ 2010 و2013، حيث تطور من 14.7 مليون طالب إلى 33 مليوناً، كما ارتفع في الفترة نفسها عدد الأساتذة العاملين في قطاع التعليم العالي ليصل سنة 2013 إلى 1.4 مليون أستاذ.

ورغم ازدياد أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في دول العالم الإسلامي بشكل ملحوظ، فإن متوسط نسبة الالتحاق بهذه المرحلة التعليمية في دولنا تظل في حدود 22.6 %، وتؤكد هذه النسبة الضعيفة مقارنة بمتوسط نسبة الالتحاق بهذا التعليم في الدول المتقدمة (78 %) محدودية الفرص المتاحة لشباب العالم الإسلامي مقارنة بالواقع السكاني، ولا سيما للفئة العمرية (15-24 سنة). وهذا يعني أن الأنظمة التعليمية في كثير من دول العالم الإسلامي عجزت عن توفير فرص تعليمية وتدريبية كافية للفئات السكانية الشابة.

وجدير بالتنويه أنّ ما تنتظره المجتمعات الإسلامية من التعليم العالي يتجاوز حدود نسب المشاركة في هذه المرحلة التعليمية، فهي تنتظر من واضعي السياسات وصانعي القرار إقرار سياسات وطنية للقبول في الجامعات تتسم بالمرونة وتستجيب لشروط الجودة ولاحتياجات المجتمع في آنٍ معاً، كما تنتظر من الجامعات التكوين الملائم والاندماج السريع للخريجين في سوق العمل، وفي المقابل تتطلع الجامعات إلى الحصول على الموارد المالية اللازمة والتشريعات التي تضمن استقلالية قرارها والتخفيف من وطأة التدخل المركزي في مجال التطوير الإداري والأكاديمي. وترتبط المشكلات النوعية التي يعاني منها التعليم العالي في العالم الإسلامي بأربعة محاور تنظيمية كبرى وهي:

أولاً : غياب الجودة النوعية في أداء المؤسسات الجامعية في بلدان العالم الإسلامي، فالمؤشرات الأساسية لقياس الجودة في معظم هذه الجامعات لا تزال متدنية، من ذلك ارتفاع نسبة الطلاب مقابل نسبة أعضاء هيئة التدريس، وغياب التجهيزات المناسبة للتعليم والبحث، والفشل في مواءمة المخرجات مع حاجات مؤسسات التشغيل.

ثانياً : غياب المواءمة المتمثلة في توجيه البرامج التعليمية بشكل يلبي احتياجات المجتمع، فمقارنة اختصاصات الخَريجين مع الحاجات الفعلية للنسيج الاقتصادي تشير إلى خلل في أنماط التكوين واتجاهاته. فرغم التوسّع المهمّ الذي تحقق في معدّلات الالتحاق بالتعليم العالي، يوجد خلل كبير في توزيع الطلاب على المجالات الدراسية، حيث تسجل جلّ البلدان عجزا في الاختصاصات الهندسية والتطبيقية ووفرة في التخصّصات ذات الكلفة المنخفضة مثل الآداب والإنسانيات والحقوق والاقتصاد، وهو ما يحول دون اندماج أعداد كبيرة من خريجي هذه التخصصات في سوق العمل. وبحسب تقرير سنة 2015 الذي أصدره مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SES-RIC) عن سوق العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي، فإنّ معدل البطالة بين الشباب تجاوز في سنة 2014 نسبة 20 % في 21 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي.

ثالثاً : غياب الحوكمة أو الإدارة الرشيدة، حيث لا تزال المركزية القوية في مجال الإدارة الجامعية الأسلوب السائد في أغلب الجامعات الحكومية، وهذا يعني أنّ تحقيق الأهداف الاستراتيجية يقع على عاتق الوزارات، باعتبارها المصدر الأساس للإصلاحات وأن مسالك التنمية الإدارية الجامعية تمرّ من أعلى إلى أسفل. ومن جهة أخرى، تعاني كثير من الجامعات من مواطنَ قصور كثيرة، منها ضعف الفعالية بسبب عدم التحكم في المدخلات، وعدم القدرة على ضبط الموارد المتاحة، وصعوبة الارتقاء بالعملية التعليمية بسبب الكثافة الطلابية.

رابعاً : قلة الاهتمام في مستوى التعليم العالي وفي المجتمعات الإسلامية بشكل عامّ بثقافة ريادة الأعمال، وهو ما يبرز خاصة في ضعف مواكبتنا للطفرة التكنولوجية الكبيرة، حيث لم يواكب التكوينُ الجامعيّ ولا قطاعُ الأعمال في دول العالم الإسلامي بشكلٍ جيّد ما شهده الاقتصاد العالمي من ظهور أجيالٍ جديدة من المؤسسات الصغيرة الريادية الناشئة Startup القائمة على الإبداع والتكنولوجيا والتي استفادت من مميزات وضع جديد يتيح لها الحصول على المعرفة وعلى رؤوس الأموال ودخول الأسواق الكبيرة في آنٍ معاً. وما زال هذا النمط من المؤسسات الريادية الناشئة يصطدم في كثير من دول العالم الإسلامي بعوائق تمويلية وإدارية وقانونية وهيكلية تحول دون النهوض بفكر المبادرة والعمل الحرّ لدى الشباب من خريجي الجامعات.

12. ضعف البحث العلمي

يمثل البحث العلمي مجالا حيويا لتنمية المعارف العلمية وتطوير التقانات وخدمة التنمية الاقتصادية، وقد تحققت في هذا المجال عدة إنجازات في البلدان الإسلامية الأكثر نموا، من أبرزها تأسيس مراكز بحوث بمواصفات جيّدة وبناء قاعدة معرفية ثابتة تُسهم في إثراء العلوم وتطوير التكنولوجيا.

لقد وضعت بلدان العالم الاسلامي خطة عشرية للبحث العلمي تمت الموافقة عليها في القمة الاستثنائية في مكة

المكرمة عام 2005 بهدف الوصول قبل حلول سنة 2015 إلى نسبة إنفاق تبلغ 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول العالم الإسلامي. ومنذ ذلك الوقت، ورغم التقدم المحرز بتفاوت بين الدول الإسلامية، لم يصل المتوسط الإجمالي لنسبة الإنفاق على البحث العلمي في دول العالم الإسلامي إلاّ إلى 0.46 %، ليظل دون عتبة 1 % المنشودة ودون المتوسط العالمي (1.86 %).

وإذا نظرنا إلى هذا القطاع من زاوية المقارنات الدولية، نلاحظ أن البحث العلمي يعاني عقبات وصعوبات جمة تحول دون قيامه بالدور المأمول، من ذلك نقص التمويل وسيادة المظهر التقليدي في التدبير الإداري وضعف تمويل المرافق والمختبرات البحثية. ويشير تقرير المعرفة العربي لعام 2014 إلى تدني حجم الانفاق على البحث العلمي إلى أدنى المستويات في العالم الاسلامي عامة، والعالم العربي خاصة، فقد أنفقت الدول العربية في عام 2012 ما يتراوح بين 0.03 % و0.07 % من الناتج المحلي على البحث العلمي والتطوير، وهي نسبة متدنية عن المتوسط العالمي.

ويرتبط أداء البحث العلمي بجملة من العوامل المتشابكة، منها ما يتصل بطبيعة السياق الاقتصادي والعلمي، ومنها ما يرتبط بالقاعدة العلمية المتوفرة أو بمستوى تقانة المعلومات السائدة، ويأتي في مقدمة هذه العلل ضعف الارتباط بالقطاع الخاص وندرة المشاريع البحثية الموجهة للتطوير التطبيقي في إطار الشراكة مع المؤسسة الاقتصادية، يضاف إلى ذلك هجرة الكفاءات العالية خارج أوطانهم بسبب ظروف العمل الصعبة وضعف الحوافز، فضلا عن تشتت الجهد في إطار البلد الواحد بسبب ضعف التنسيق بين مراكز البحث، أو عدم تثمين نتائج البحث العلمي لعدم توفر المخصّصات المالية. أمّا على الصعيد المؤسسي، فإنّ قطاع البحث العلمي ما زال يعاني مشكلات بنيوية وتنظيمية تتمثل في تشتت مؤسّسات البحث والتطوير في البلدان الإسلامية وانعزالها عن البيئة الاقتصادية، بالإضافة إلى ما تعانيه من مشاكل إدارية ومالية.

كما يكشف التقرير أيضا أن أنشطة البحث العلمي والابتكار في الدول العربية لا تزال خارج دائرة المنافسة العالمية رغم وجود خطى متفاوتة السرعة نحو إرساء بيئة بحثية، فمتوسط إنتاج الدول العربية من مقالات البحث العملي لكل مليون ساكن في المنطقة العربية يبلغ 41 بحثا فقط، مقارنة بمتوسط عالمي قيمته 147 بحثا. وبحسب إحصائيات تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 فإنّ نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة تطوّر مقارنة بالإجمالي العالميّ من نسبة 2.2 % سنة 2000 إلى نسبة 6.1 % سنة 2013، إلا أن عدد ما صدر سنة 2013 عن دول العالم الإسلامي مجتمعة مِن مقالات علمية (108.821 مقالاً) يظل أقلّ من عدد المقالات العلمية المنشورة من قبل الباحثين في المملكة المتحدة وحدها (114.668 مقالاً).

وعلى امتداد المائة وخمس سنوات الماضية، لم يفز من المسلمين، وهم يشكلون 25-30 في المائة من سكان العالم، بجائزة نوبل سوى 9 أشخاص أو هيئات. ولا يوجد في دول منظمة التعاون الإسلامي إلا عدد محدود من الباحثين المتخصّصين، أي نحو 615 باحثا لكل مليون نسمة مقابل 1604 في العالم و1075 في العالم النامي من غير المجموعة الإسلامية و5024 في الاتحاد الأوروبي.

13. انخفاض نفقات التعليم

أصبح التعليم في عصرنا الراهن مرتبطا بالمال، وصار التعليم الجيد ذا تكلفة عالية. لذا، فإن حجم نفقات التعليم يعكس مدى اهتمام الدول بتعليم مجتمعاتها. وتفيد نتائج إحصائيات تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لعام 2014 في هذا المجال أن متوسط نفقات التعليم بلغ في كل العالم 5 % من إجمالي الناتج المحلي، وكان نصيب الدول النامية 4.8 %، والدول المتقدمة 5.1 %، ودول منظمة التعاون الإسلامي 3.8 %، واللافت للانتباه أن نفقات التعليم في الدول المذكورة سجلت زيادات متباينة في العقد الأخير، ما عدا دول منظمة التعاون الإسلامي التي ظلت نسبة الإنفاق على التعليم فيها في مستوى واحد لم يتغير منذ عام 2000.

إن الوقوف على نسبة الإنفاق على التعليم وحدها لا يعطينا الصورة الحقيقية لتطور موازنة التعليم، بل علينا أن ننظر في نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الفرد من نفقات التعليم. وتبقى الدول الإسلامية أكثر الدول تضررا من غيرها بسبب انخفاض نفقات التعليم. وباستخدام هذا المقياس، يتضح أن نفقات التعليم قد انخفضت في العالم

بأسره خلال الفترة العشرية (2000-2010) من 36.7 % إلى 24.5 % في الدول النامية، ومن 25.1 % إلى 20.2 % في دول منظمة التعاون الإسلامي، ومن 32.2 % إلى 28.5 % في البلاد المتقدّمة.

وإذا كانت كلفة الطالب تعتبر مؤشراً واضحاً على نوعية التعليم، فإنه يتبين لنا غياب الجودة النوعية في التعليم الذي تقدّمه أغلبية الدول الإسلامية، حيث يبلغ معدل تكلفة الطالب في دول منظمة التعاون الإسلامي 928 $ مقارنة ب 1860 $ في الدول النامية من غير المجموعة الإسلامية، و18724 $ في الدول المتقدمة. وجدير بالتنويه أن هذه النسب تخفي فوارق كبيرة بين ما تنفقه دول العالم الإسلامي على التعليم. كما يترتب على انخفاض الموازنات المخصصة للتربية والتعليم في عدد من دول العالم الإسلامي ضعف البنية التحتية الأساسية للمؤسسات التعليمية، وهو ما يبرز من خلال عدم توفر المباني والقاعات والتجهيزات الدراسية الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وضعف صيانتها. وتضطرّ الدول المعنيّة إزاء هذا الوضع إلى قبول الطلاب في مجموعات كبيرة وإلى ازدحام الفصول الدراسية بشكل يؤثر سلباً في نوعية التعليم.

الفصل الثالث :

مجالات عمل التربية ذات الأولوية

إن أوجه القصور التي تعاني منها المنظومة التربوية في العالم الإسلامي، والتي تم الوقوف عند أبرزها، توضح جليا الأسباب التي جعلت هذه المنظومة إلى حد الآن غير قادرة على تمكين النشء في العالم الإسلامي من ولوج مجتمع المعرفة بكل ثقة واقتدار وعلى الإسهام بالمهنية والكفاءة العالية في مختلف مجالات التنمية من أجل ردم الفجوة التنموية واللحاق بالركب العالمي المُطّرد التقدّم. وهي معضلة لن يتم تجاوزها ما لم تعرف الأنظمة التعليمية للدول الأعضاء تحولا جذريا يجعلها تنتقل من إكساب المتعلمين ثقافة الحد الأدنى إلى إكسابهم ثقافة الإتقان والجودة، والتحول من الأساليب التعليمية التي تعتمد على الاجترار والحفظ والتكرار إلى الأساليب التي تعتمد على الإبداع والابتكار وترسيخ ثقافة التحليل والتركيب والتقويم، والمشاركة والتعاون والتمكين، والتحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة.

إنّ النهوض بالمنظومة التربوية في العالم الإسلامي لتحقيق ذلك يستدعي من دوائر القرار وجهات الاختصاص التربوي تكثيف جهودها، وتركيز العمل على مجالات عمل تربوية محددة وذات أولوية وفق ما أملته محصلة عمليات التشخيص والمعاينة لواقع منظومة التربية والتعليم في دول العالم الإسلامي وانعكاسها على واقعها المعرفي والتنموي. ولهذا الاعتبار، تقترح هذه الاستراتيجية مجالات العمل التربوية التي ترى أولويتها وضرورة تطويرها، مشفوعة بمجموعة من الإجراءات العملية على سبيل التمثيل لا الحصر، قد تم استنباطها من مضامين أحدث الدراسات المتخصصة في قضايا التربية، وآراء الخبراء التربويين، والتجارب الناجحة لعدد من الدول المتقدمة، والمبادرات الرائدة للفاعلين التربويين من الأطر التربوية وهيئات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، ومخرجات المؤتمرات والمنتديات التربوية الإقليمية والدولية المنعقدة منذ بداية الألفية الثالثة، والتي توصي هذه الاستراتيجية بالعمل بها كليا أو جزئيا، أو الاسترشاد بها لوضع إجراءات إضافية على منوالها، أو إجراءات بديلة لها، تكون أكثر تفاعلا وانسجاما مع الخصوصيات والإمكانيات والاحتياجات المحلية والوطنية لكل بلد لضمان ترجمة مضامين هذه الاستراتيجية إلى واقع عملي ملموس النتائج. ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أن التوزيعَ المقترح لمجالات العمل التربوية والفصلَ بينها بناءً على تصنيف كل مجموعة متجانسة منها في إطار مجالٍ رئيس جامعٍ، ثم تخصيص كل مجال من المجالات المتفرّعة بجملة من التوجيهات الاقتراحية الملائمة لخصوصيات المجال المعنيّ ومتطلباته، إنّما هو فصلٌ وتصنيفٌ وتوزيعٌ لِدَواعٍ منهجية بحتة لا يمكن أن تحجب ما بين هذه المجالات جميعاً من تداخل وتكامل ونقاط التقاء وخطوط تماسٍّ.

أولاً : تعميم التعليم للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص بشأنه

يعدّ مشروع تعميم التعليم للجميع الهدف الأسمى والرئيس للخطط التربوية الدولية الحديثة، وهو ما دعا إليه مؤتمر دكار في عام 2000، وأكد عليه مؤخرا المنتدى العالمي للتربية بكوريا في عام 2015. وتهدف خطة العمل العالمية لتعميم التعليم للجميع إلى تحسين التنسيق الدولي على المستوى القطْريّ وتعزيز الشراكة العالمية بين البلدان المتقدمة والنامية من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية لجميع الأطفال والشباب والكبار. وتتطلب استراتيجية العمل في هذا المجال توحيد جهود الدول الأعضاء في العمل على تعزيز التعليم الأساس المجاني والشامل، وتقديم العون والمساعدة للبلدان الإسلامية التي لا تستطيع تحقيق تعميم التعليم بسبب نقص الموارد أو القدرات التقنية؛ وذلك من خلال وضع خطط شاملة للتعليم تتوخّى التركيز على محو الأمية وتعليم الكبار، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعليم الفتاة.

1. محو الأميّة وتعليم الكبار

في ضوء نتائج التقارير التقييمية لأوضاع محو الأمية في الدول الأعضاء التي بيّنت عدم تحقيق خفض نسبة الأمية فيها إلى 50 % كما كان مقرَّراً بحلول عام 2015، واستناداً إلى رؤية الإيسيسكو الجديدة لمحو الأمية المؤكدة لنتائج المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة الداعية إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود واعتماد تدابير مبتكرة لمرحلة ما بعد 2015، تبرز أهمية اقتراح أن يتم اعتماد إجراءات عملية جديدة كفيلة بتغيير هذه الوضعية، من أهمها تعزيز التشريعات الكفيلة بمحاربة الأمية بجميع أشكالها (الأبجدية، والعدديّة، والقانونية، والوظيفية، والمعلوماتية)، وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات الحكومية لتطويق هذه الظاهرة والحدّ من تأثيراتها السلبية من خلال تبادل التجارب الناجحة والمبادرات الرائدة في مجال الاستفادة من مؤسسات التعليم غير النظامي في محاربة الأمية، مثل المدارس القرآنية والمدارس العربية الإسلامية والمساجد، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة للاستفادة من خبراتها وإمكاناتها الفنية لتطوير آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم لبرامج محو الأمية. كما تتجلى في هذا السياق أهمية تشجيع مكوِّنات المجتمع المدني على بذل مزيد من الجهد من أجل نشر التعليم للجميع، ومكافحة الأمية من خلال تبني مراكز تعليم الكبار والإرشاد والتفقد والمتابعة والتحسيس والتوعية والاستقطاب والحشد.

ونظرا لانتشار الأمية في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة وفي أوساط النساء على وجه الخصوص، يوصي الخبراء بضرورة تركيز حملات محو الأمية على المناطق الفقيرة والريفية والنائية، وإيلاء مزيد من الاهتمام لمحو أمية النساء المتفاقمة من خلال وضع البرامج الملائمة لاحتياجاتهن، وإتاحة الفرصة للأطفال واليافعين الذين تسرّبوا من المدارس أو لم تتح لهم فرص التمدرس لمتابعة تعليمهم، والعودة إلى المدرسة في إطار ما يسمَّى بـ «مدرسة الفرصة الثانية»، أو دمجهم في مؤسسات التربية غير النظامية التي تتيح لبعض الأطفال اكتساب كفايات في مجال الفنون والحرف التي تلبي احتياجات المجتمع، كما يجدر الاستفادة لهذا الغرض من صيغة «المدرسة الشريكة» التي تسهم في توفير العرض المدرسي عبر الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، حيث يمكن في هذا الإطار أن توفر الدولة دعماً لمؤسسات التعليم الخصوصي مقابل التزامها بعتبات مصاريف التمدرس وتخويل منح دراسية لتلاميذ الأسر الفقيرة.

ومن الضروريّ في هذا السياق إيلاء فئة الشباب المنقطع عن الدراسة ما تستحق من عناية في برامج محو الأمية والتأهيل الاجتماعي والتدريب المهني لحمايتهم من الوقوع فريسة البطالة والانحراف وتيارات الغلوّ وعصابات الإرهاب وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على المجتمع.

وفي سبيل وضع برامج جديدة لمحو الأميّة وتجويد الموجود منها، تتبيّن أهمية استثمار تقنيات المعلومات والاتصال، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ذات المحتوى الرقمي التربوي، ومنصّات التعليم الإلكتروني المفتوح عالي الاستقطاب، وقنوات وسائل الإعلام الوطنية لمحو الأمية، وإعداد برامج ومنظومات معلوماتية ميسرة للمساعدة على طرائق التعلم الذاتي لمحو الأمية، وجعل برامج محو الأمية برامج مدمجة ومرتبطة بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمتعلمين ومستجيبة لها، وإحداث الآليات اللازمة لمتابعة مرحلة ما بعد محو الأمية وقياس الأثر للوقوف على مدى تحقيق اندماج الأطر المُكوّنة في المجتمع وفي التنمية. وتأكيداً لأهمية دور المعلم في تنفيذ البرامج التربوية، يدعو الخبراء إلى تكثيف برامج إعداد الأطر التربوية والإدارية المتخصصة في محو الأمية، وإعداد البرامج التكوينية التأهيلية الملائمة بما يضمن التصدي لظاهرة الأمية بفعالية أكبر.

2. تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

انطلاقا من الدراسات المتعلقة بتعميم التعليم الأساس التي أثبتت أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في معظم الدول الأعضاء لا تزال أقلَّ حظاً من غيرها في الاستفادة من سياسات تعميم التعليم الأساس وبرامجه، فإنه أصبح من الضروري مضاعفة الجهود لتمكين هذه الفئة من التمتع بحقوقها في التعليم دون تمييز، قصد توفير فرص مشاركتها في الحياة العامة ودمجها في مختلف قطاعات الإنتاج من أجل تحقيق التنمية الشاملة. ومن أهم الإجراءات العملية المقترحة الكفيلة بتحقيق ذلك، تعزيز التشريعات والحقوق الثقافية والاجتماعية التي تضْمن توفير تعليم جيّد لجميع الفئات ومنها الفئات ذات الاحتياجات الخاصة وإيجاد الآليات اللازمة لتفعيل التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية المعنيّة ووضع برامج ومبادرات ومراكز متخصّصة في الرصد والتعامل المبكّريْن مع الحالات ذات الاحتياجات الخاصة من أجل الإحاطة الجيّدة بهذه الفئات، وتكثيف برامج التوعية الأُسرِيّة بالأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لتعميق وعي الآباء والأمهات وباقي أفراد الأسرة بصحة الأطفال واحتياجاتهم التنموية المطلوبة، وإشراك هيئات المجتمع المدني في دعم جهود الأسرة في تحقيق وظيفتها التربوية والتعليمية لهذه الشريحة من الأطفال، وإعادة تأهيل المنشآت والمباني القائمة لضمان الالتزام بمعايير الولوجيات لذوي الإعاقة، وإحداث أقسام مدمجة بالمدارس لاستقبال الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على متابعة دراستهم في الأقسام العادية.

وحتى تؤدّيَ المدرسة دورها المنشود في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من معاقين وموهوبين، يدعو الخبراء التربويون إلى الاعتناء بتكوين الأطر العاملة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعداد برامج تكوينية ملائمة لتأهيلهم بما يستجيب لاحتياجات المتعلمين، وبما يتناسب مع السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المعنيّة، إضافة إلى إعداد الحقائب التعليمية والمناهج المدرسية التي تتناسب مع احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة وواقعهم الثقافي والاجتماعي، وتقديم الدعم والمشورة الفنية للمؤسسات المتخصّصة للإسهام في تطوير ما تم تأليفه من مناهج وكتب تعليمية في هذا المجال، واعتماد البرامج الكفيلة باكتشاف فئة الموهوبين في جميع مراحل التعليم بما فيها مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، لتنمية قدراتهم الإبداعية والمحفزة على الابتكارات المفيدة للمجتمع، وتخصيص الجوائز التشجيعية لهم في مجالات النشاطات العلمية والتكنولوجية والفنية والأدبية وتيسير مشاركاتهم في المسابقات والجوائز الوطنية والدولية.

3. تعليم الفتاة

يكاد علماء الاقتصاد يجمعون على أن تعليم الفتيات سيكون الاستثمار الأفضل والأعلى مردوداً في العالم النامي؛ لأنه لا يحفز على النمو الاقتصادي فحسب، بل يزيد أيضاً من رفاهية النساء ويمنحهنّ قوّة أكبرَ داخل مجتمعاتهنّ الأهلية وبلادهنّ. وفي إطار مشروع تعميم التعليم الذي يُشكِّل أحد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تتجلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام والجهود والإمكانات لتحسين وضع المرأة من خلال مزيد العناية بتكافؤ الفرص في تعليم الفتاة، وتزويدها بالمعارف والعلوم التي تمكنها من الإسهام بكل فاعلية واقتدار في جهود التنمية. ومن أهمّ ما يمكن القيام به في هذا الصدد العمل على تحقيق هذا التكافؤ بين الذكور والإناث في التربية والتعليم وولوج ميادين العلوم والمعارف بمختلف أنواعها في إطار المناصفة في الحقوق والواجبات، وتعبئة جمعيات المجتمع المدني، ولا سيما في المناطق النائية والأحياء الهامشية، للعمل

على تنفيذ برامج للتوعية بضرورة تعليم جميع الأطفال، وتشجيع الأهالي على تمكين الفتيات من الالتحاق بالمدارس وضمان عدم تسربهن.

ومن أنسب التدابير والإجراءات العملية لتحقيق ذلك بناء «مدارس القرب» التي تكون أقرب إلى المكان الذي تعيش فيه الفتيات خاصة في المناطق الريفية، وتحسين البنى التحتية اللازمة لضمان النقل المدرسي الآمن للفتيات، وتوفير المرافق الصحية، والسكن المدرسي للاّتي يقطنّ بعيداً عن المدرسة، ومراجعة الكتب والمناهج الدراسية لتنقيحها من الرواسب التاريخية التي حرّفت المفاهيم والتصوّرات عن المرأة، وتضمينها صورا إيجابية عنها، وتقديم نماذج من التاريخ الإسلامي والواقع المَعيش للفتيات والنساء المتعلمات الناجحات في حياتهن المهنية والعائلية.

ثانياً : تطوير المناهج الدراسية وطرائق التدريس والتدريب عليها لتحقيق الاقتدار والتميز

تفاعلاً مع المستجدّات التربوية المتلاحقة حثيثا على وتيرة تسابقٍ معرفيّ وتكنولوجيّ واتصاليّ تقوده الدول المتقدّمة، وإزاء ما يواجهه العالم الإسلامي من تحديات ثقافية وتنموية وسياسية وثيقة الارتباط بالأسس التربوية التي يُبْنى عليها المنوالُ الاجتماعي والتنموي القائم، فإنّ جهات الاختصاص التربوي في دولنا مدعوّة إلى إعادة النظر في محتويات المناهج الدراسية بما يضمن المعالجة الملائمة للقضايا المرتبطة بهذه التحديات، مع الحرص على احترام الخصوصيات الثقافية للأمة بما يحافظ على عقيدتها وهويتها الدينية والوطنية، وتدريس المواد التعليمية باللغات الرسمية المعتمدة في إطار السياسات الوطنية لكل بلد، مع إيلاء مزيد الاهتمام لتعليم اللغات الأجنبية في ظل متطلبات الانفتاح على باقي دول العالم ومواكبة المستجدات وتحسين جودة التعلمات، والتأكيد على أهمية المناهج المحفزة على إذكاء روح المبادرة والإبداع وإكساب المتعلمين أساليب التعلم الذاتي والتجديد والتطوير في مداركهم وفي علاقتهم بالآخر، ومحيطهم البيئي، وتحديث طرق التدريس بالاعتماد على وسائط التكنولوجيا التربوية لتطوير الأداء المهني للمدرّسين ومساعدتهم على القيام بدورهم التربوي الجديد بوصفهم ميسّرين للعملية التعليمية، وبإدراج الأنشطة اللاصفيّة في أنظمتها التعليمية بما يتيح للمتعلمين اكتساب مهارات جديدة وتنميتها. كما ينبغي للمناهج الدراسية أن تكون قادرة على فتح المسالك ومد الجسور بين مراحل التعليم المختلفة وبين برامج التعليم النظامي وغير النظامي بما يساعد المتعلمين على تطوير تكوينهم ومواصلة تعليمهم.

1. تحديث المناهج والكتاب المدرسيّ

نظراً لكون الكتاب المدرسي سلاحاً ذا حدّيْن، إذ بإمكانه أن ينقل في مضامينه أدواتٍ متعددةً ومختلفة تصلح للتثقيف والتعليم والتطوير وتكوين الفكر التحليلي الناقد، وبإمكانه أيضاً أن ينقل قيَم التنميط والتجميد والسلبية والخضوع، فإنّ مراجعة المناهج والكتاب المدرسي تغدو مطلباً عصريّاً في قلب كل إصلاح تربوي وتعليمي. ولكي تحقق المناهج والكتاب المدرسيّ أهدافَها المنشودة، ينبغي تحيينُ المناهج من خلال اعتماد إجراءاتٍ عملية ملموسة، منها بالخصوص إعادة النظر في فلسفة الكتاب المدرسي بحيث تتحوّل العملية التعليمية من التمركز حول المعلم إلى التعلم المتمركز حول المتعلم، من خلال تنمية كفاءات المتعلمين وقدراتهم العلمية والعملية وتطويرها، وترسيخ قواعد التفكير الإبداعي ومناهجه والتفكير التحليلي النقدي.

ومن التدابير التي تصبّ في هذا التوجّه أيضاً إعادةُ هيكلة المقرَّرات وتجديدُ مضامينها وَفق المعايير الدولية، وبناءً على الأهداف الجديدة للتربية والتعليم لما بعد 2015، ومضاعفةُ الاهتمام في مستوى هندسة البرامج التعليمية بالمواد والطرائق التي تسهم في تنمية مهارات التفكير العليا high order thinking skills من خلال التركيز على باقة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM التي تُعدّ إتاحتُها لأعدادٍ كبيرة من الطلاب وامتلاكُ ناصيتها والتفوقُ فيها شرطاً رئيسا من شروط تحقيق التقدّم والتنمية المستدامة والانضمام إلى مجتمعات المعرفة.

ومن الإجراءات المهمّة ذات الصلة بالإخراج الفني الجيّد للموادّ والوسائل التعليمية وتداولها ونشرها بين المتعلمين والعاملين في الحقل التربوي، استخدامُ الآليات والطرائق الحديثة في هندسة المقرَّرات وتحديد المعايير المطلوبة في مختلف المواد التعليمية مع اعتماد أساليب التشويق وتوظيف الصور التوضيحية والملوّنة والطباعة الفاخرة لإثارة الدافعية على استخدامها، والتحوّل التدريجي من الاعتماد على الكتاب المدرسي الورقي إلى الكتاب المدرسي الإلكتروني ووضع محتوياته على محامل رقمية، والدمج

التدريجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم إلى جانب الكتاب المدرسي المطبوع، والسعي نحو تعدّدية الكتاب المدرسيّ في المستوى الوطني، والرفع من جودته بتشجيع المنافسة بين المؤلفين والناشرين والمبدعين بناءً على المواصفات التربوية والتعليمية والفنية المطلوبة، إضافة إلى إعداد دلائل توجيهية للمعلم بشأن كيفية تنفيذ المنهج الدراسي وإعداد الدروس وإلقائها وفق دوره الجديد «الميسّر للعملية التربوية»، وتزويده بمهارات التدريس ذات الصلة لمساعدته على بلوغ الأهداف المنشودة.

2. تطوير مناهج العلوم التقنية والصحيحة

نظراً لكون جميع دول العالم تسعى جاهدة إلى تحصيل العلوم التقنية والصحيحة والإمساك بزمامها، فإن الدول الأعضاء مدعوّةٌ إزاءَ هذا التنافس العالميّ الكبير إلى بذل قصارى الجهد للّحاق بالركب العالميّ المتسارع في الأخذ بأسباب التقدم وتوطين التقنية من خلال مزيد الاهتمام بتعليم العلوم التقنية والصحيحة. ويدعو الخبراء التربويون في هذا المجال إلى ضرورة القيام بالمراجعة الدورية المنتظمة للمناهج والطرائق والوسائل المعتمدة في تدريس العلوم التقنية والصحيحة، والعمل على تطويرها باستمرار وفق أحدث التوجهات والمعايير على الساحة الدولية، والاستفادة لهذا الغرض من نماذج الدول الناجحة سواء في استراتيجيات تدريسها، أو تصميم موادّها ووسائلها التعليمية، أو توفير بيئة تعلم مرنة يتمّ فيها استثمارُ الفرص والآفاق التي تفتحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحفز المعلم والمتعلم في آنٍ معاً على المبادرة والتميز والابتكار، وتغليب الأنشطة العلمية التطبيقية في تدريس العلوم التقنية والصحيحة وتهيئة قاعات دراسية مناسبة للغرض وملائمة للمعايير التربوية الدولية، بحيث يندفع الطالب إلى التقصي وجمع الأدلة وتكوين الاستنتاجات وابتكار الحلول في بيئة يضطلع فيها المدرّس بدور الميسّر والموجّه، ومتابعة جودة أداء المؤسسات التربوية والمدرّسين والتلاميذ في مجال العلوم التقنية والصحيحة استناداً إلى مؤشرات أداءٍ يتم ضبطُها وَفق معايير التقييم الدولية.

وعلى صعيد آخر، يؤكد الخبراء أنّ توخّيَ مقاربة شاملة في تدريس العلوم الصحيحة كالرياضيات والفيزياء والكيمياء، لا تقتصر على تنمية المهارات الذهنية والتفكير التجريدي فحسب، وإنما يتم التركيز فيها أيضا على إبراز الجوانب الفنية والجمالية والذوقية الوجدانية في هذه العلوم، وتشجيع العمل التشاركي الذي يهيئ للفرد التميز والإبداع لتحمل المسؤولية في خدمة مجتمعه في كنف بيئة اجتماعية حاضنة.

3. تطوير مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية

إذا كانت العلوم التقنية والصحيحة سبيلَ المجتمعات نحو التقدم التقني والتكنولوجي، فإنّ العلوم الإنسانية والاجتماعية تعدّ أهمَّ أدوات التخطيط لعمليات التنمية البشرية والاجتماعية. فهي المحرّك الأساس لكافة عمليات التغيير الاجتماعية التي تجعل الطلاب أكثر وعياً وقدرة على إيجاد واقع اجتماعي يتلاءم وحاجات المجتمع ومتطلباته، ويتكيف مع المستجدات والتحولات المعاصرة. وتأسيساً على ما تقدّم، يوصي الخبراء التربويون بإيلاء مزيد من الاهتمام للعلوم الإنسانية والاجتماعية والعمل على تدريسها في جميع المراحل الدراسية، وتشجيع البحث فيها من خلال تقديم كافة أشكال الدّعم والإمكانات المطلوبة لتقوم بدورها في خدمة المجتمع وتنميته.

ومِن أنسبِ التدابير لتطوير تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية المراجعة الدورية الشاملة لمناهج تدريس هذه العلوم ولمقرّراتها، باعتماد أدوات التقييم والقياس المعمول بها دوليا، وإحكام اختيار مضامين المواد التعليمية وتوزيعها على مختلف المراحل والمستويات التعليمية وفق مقاربة تأخذ بأحدث النظريات التربوية والنفسية ذات الصلة، واعتماد مبادئ التدرّج والتتابع والشمول والتناسب ومؤشرات الجودة التربوية في برمجة موادّ العلوم الإنسانية والاجتماعية وتدريسها حتى تسهم في تنمية مدارك المتعلم ومواهبه، وتطوير مهارات التعلم الذاتي، ودافعية التعلم المستمرّ لديه، وبناء قدراته على اتخاذ القرارات المناسبة في مواجهة المواقف المهنية والحياتية الطارئة، واستثمار رصيده الفكري والثقافي العامّ في خدمة مجتمعه. كما ينبغي توفير التكوين والتأهيل التربوي المستمر للأطر التربوية العاملة في مجال تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية لتمكينها من مواكبة المستجدات التربوية في هذا المجال، وتدريبها على استثمار الطرائق التعليمية الحديثة، واستخدام التطبيقات العملية في تدريس هذه العلوم.

وتأكيداً لأهمية إتقان اللغة الأم إلى جانب الإلمام الجيّد بأهمّ اللغات العالمية الحية، فإنه يتوجّب تنمية ملكة اللغة الأمّ ومهاراتها لدى الطلاب، واعتمادها في تدريس

العلوم الإنسانية والاجتماعية لترسيخ انتمائهم الإيجابي إلى مجتمعاتهم وأوطانهم، وتيسير السبل لتعلم اللغة العربية لغة القرآن الكريم بوصفها لغة رديفة في تحصيل هذه العلوم في الدول الأعضاء الناطقة بلغات أخرى تأصيلاً لانتمائهم إلى دينهم وحضارتهم، مع تمكينهم من فرص إجادة اللغات الأجنبية الحيّة لتحقيق انفتاحهم على الثقافات الأخرى وتعايشهم مع مجتمعاتها وتيسير اندماجهم في المحيط العالمي وفي حركة الاقتصاد العولمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا.

4. تطوير مناهج التعليم الأصيل والدينيّ

لا يمكن للأمة الإسلامية تحقيق النهضة المنشودة إذا اكتفت بالأخذ بناصية العلوم التجريبية الحديثة بمفردها دون تأسيسها على الثقافة الإسلامية وعلى نظامها القِيمي. فالحضارة الأصيلة والمتميزة لا تنفصل عن ماضيها وتاريخها الزاهر الذي يكسبها سمة التجذّر والعمق ويبعد عنها نقيصة التبعية والتهافت. إن للأمة الإسلامية تاريخَها ورسالتها وروحها الاجتماعية والثقافية التي هي نبراسٌ تهتدي به في مسيرتها، وهو ما يستوجب تأسيس التربية والتعليم فيها على القيم الإسلامية واستحضارها تخطيطا وعملا، والعناية بالتعليم الأصيل والديني وتطوير أساليبه التربوية حتى يعمل على ترسيخ القيم والمبادئ الإسلامية السمحة في النشء ويسهم في توفير الأمن الفكري لمجتمعاتنا من خلال تحصين الناشئة والشباب فكريّاً من الجنوح عن منهج الوسطية والاعتدال. ومن أهم ما يمكن القيام به في هذا المجال تطوير برامج الكتاتيب القرآنية وربط التعليم الأصيل والتعليم غير النظامي، من المدارس القرآنية وحلقات المساجد، بالمنظومة التربوية الرسمية وإحداث المسالك للتواصل بينها، وإعادة هيكلتهما، وتطوير مناهجهما، وتنويع مقارباتهما، وتحسين أدواتهما، وربط مخرجاتهما بالتنمية، ومزيد الاهتمام بمادة التربية الإسلامية في مختلف المراحل التعليمية بما يؤصّل لسماحة الإسلام وقِيَمِه النبيلة، خاصة أمام استفحال ظواهر الغلوّ والتطرّف والانحلال الأخلاقي، والارتقاء بجودة التعليم الأصيل وتحسين مخرجاته وتنمية العلوم المرتبطة به، وتأهيل المسجّلين فيه للحصول على تكوين عصري حقيقي، وجعله أكثر ارتباطاً بواقعنا الحديث الذي يزخر بكثرة التيارات والمذاهب الدينية لتحسين صورته وتخليصه مما شابهُ مِن جمودٍ أو تطرّفٍ.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التركيز في برامج التعليم الأصيل على التكوين العلمي والمهني والتقني بالموازاة مع التربية على القيم والتعاليم الإسلامية حتى لا يرتبط هذا النوع من التعليم بالطلاب المتعثرين والخاملين، إضافة إلى ضرورة تكوين الأطر التربوية وتأهيلها في مجال التعليم الأصيل وإكسابهم كفايات تعليمية متطورة ليكونوا لطلابهم قدوة حسنة في عملهم وسلوكهم.

5. تطوير مناهج تعليم اللغة العربية

تأكيداً لدور اللغة العربية في نقل مضامين الثقافة الإسلامية وصيانتها، وتعظيماً لمكانتها بوصفها وسيلة الاطلاع والتواصل مع مصادر العقيدة والتشريع والثقافة الإسلامية في لغتها الأصلية، تتجلى أهمية تعزيز الجهود للرقيّ بمكانة اللغة العربية بين الناطقين بها وبغيرها، من خلال وضع استراتيجيات مناسبة لها وتعزيز دور مؤسسات التعليم الأصيل، دون إهمال الانفتاح على اللغات العالمية الأخرى التي يتطلبها العصر.

وحتى تؤدّيَ اللغة العربية الدور الجوهريّ المنوطَ بها في تحقيق نهضة الأمة الإسلامية وتنمية القدرات الفكرية والإبداعية التي يتطلبها العصر، من خلال ترسيخ مضامينها الدينية والثقافية والحضارية، فإنّ دول العالم الإسلامي مدعوّة إلى تبني جملة من الإجراءات العملية الملموسة، نذكر منها، تحديث مناهج تعليم اللغة العربية لأبنائها وللناطقين بغيرها وتطويرها بما يساعد على تبسيط طرائقها وقواعدها لجعلها في متناول المتعلمين، واستثمار البرمجيات التعليمية التي توفرها تقنيات المعلومات والاتصال في تعليم اللغة العربية، وتوسيع دائرة استخدامها في الدول الأعضاء الناطقة بلغات أخرى في المواد الدراسية المختلفة، وتكثيف حصص تدريسها الأسبوعيّة، إضافة إلى دعم المراكز الثقافية والمدارس العربية الإسلامية خارج العالم الإسلامي لتكثيف برامجها المتعلقة بتعليم اللغة العربية لأبناء المسلمين ولغير المسلمين للاطلاع على مخزونها الفكري والقيمي، وتيسير التفاهم والحوار مع الآخر، ومد جسور التعاون والاتصال بين المعاهد والمراكز الثقافية للدول العربية والإسلامية مع مؤسسات ومراكز تعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية في الدول الأجنبية، من خلال إيفاد مزيد من المدرّسين والخبراء والموجّهين التربويين المتخصصين في مجال اللغة العربية للناطقين

بغيرها، وإنشاء كراسي وأقسام متخصصة في مجال اللغة العربية والثقافة الإسلامية في مختلف جامعات دول تواجد المسلمين، وتشجيع النشر الصادر باللغة العربية من صحف ومنشورات وكتب، وجعله في متناول طلاب اللغة العربية ومتعلميها، وإحداث مواقع على شبكة الإنترنت لتعليم اللغة العربية سواء لأبنائها أو للناطقين بغيرها، وَفْق المعايير العلمية والمنهجية الدولية لتعليم اللغات، إضافة إلى استثمار اليوم العالمي للغة العربية (18 ديسمبر) لتنظيم الأنشطة الثقافية والتربوية ذات الصّلة.

6. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمصادر التعليمية المفتوحة (OER) في خدمة المناهج والبرامج الدراسية

أصبح البعد التقاني وشبكات الاتصال حجر الزاوية في مجتمع المعرفة الذي قام على أساسها بإنتاج المعرفة ونشرها عبر القارّات، متجاوزاً عوائق الزمان والمكان، إلى درجة غدت معها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المظهر المركزي لبنية مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة. واعتباراً لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التربية والتعليم في عالم اليوم، فإن على دول العالم الإسلامي أن تتقدم بخطى عملاقة في هذا المجال وتقبل على امتلاكها من خلال اعتماد إجراءات عملية كفيلة بتحقيق ذلك، من أبرزها العمل على وضع إطار تشريعي وتنظيمي وطني لأنشطة التعليم والتكوين والتدريب عن بعد ولمؤسسات التعليم الافتراضي، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية التي تتيح الاستخدام الشامل للتقنيات الحديثة في المنظومة التربوية سواء على مستوى الإدارة والخِدْمات أو التعليم والتعلم، وتكثيف الجهود القائمة لاستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التربية والتعليم من أجل تشجيع المتعلمين على الانخراط في التعلم، وتيسير إدراك المعارف المختلفة، وجعل العملية التعليمية أكثر إثارة وتشويقا عبر الصورة والصوت والحركة والألوان، والاستفادة من الفضاءات الافتراضية المعرفية في مجال التربية والتكوين من خلال توظيف المنصات الإلكترونية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، ومنها على سبيل المثال (Coursera, Codeca-demy, Edx, Khan Academy, Udacity, Edraak) من أجل تبادل الآراء وتشبيك الخبرات التربوية وتدعيم التواصل والعمل التعاوني، وتشجيع رقمنة الكتب والموسوعات العلمية والفكرية المهمّة للاستفادة منها، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمشورات الفنية بين وزارات التربية والتعليم في دول العالم الإسلامي لتطوير القدرات في مجال التقانات الناشئة والجديدة.

ثالثاً : تحقيق الجودة والحكامة في المنظومة التربوية

يدعو العمل في هذا المجال إلى ضرورة اعتماد الجودة فلسفة وفكراً في المناهج والمقرَّرات والخطط التربوية لتصبح جزءا مكوِّناً وملازما للعملية التربوية والتعليمية وعاملا رئيساً في الارتقاء بعملها وتطوير أدائها. ويقتضي ذلك بدايةً توحيد المفاهيم ذات العلاقة بمعايير جودة الفاعلية التعليمية، ومِن ثمّة العمل على تحسين جودة العملية التعليمية، وتوثيق العلاقة بين جميع الأطراف المعنية المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، حتى تصبح مهامّ القيادة في إدارة العملية التربوية والتعليمية عملا مشتركا بين جميع الأطراف المعنيّة. ويتوجب، لتحقيق ذلك، التركيزُ على اعتماد معايير الجودة في المنظومة التربوية، وتطوير آليات التخطيط والتقييم، واعتماد الحكامة في الإدارة التربوية، وتعزيز الأدوار الجديدة للمعلمين.

1. اعتماد معايير الجودة في المنظومة التربوية

أصبحت جودة التعليم اتجاها معاصرا محوريا لدى معظم دول العالم اليوم، خاصّة في مجال تقويم الأداء وتطويره وتحسينه بما يتلاءم مع المستجدّات التربوية والتعليمية والإدارية، ويواكب التطورات الساعية لتحقيق التميز في أداء المنظومات التربوية. ويتطلب تحقيق ذلك أن تتحول فلسفة جودة التعليم إلى جزء لا يتجزّأ من عملية الإدارة التربوية، وهذا يعني أنّ الحديث عن معايير الجودة في التربية يبقى محدود الأثر، وربّما دون طائلٍ، إذا لم يرافقه اعتماد إجراءاتٍ عملية حقيقية على أرض الواقع لتفعيلها، منها خاصة مراجعة السياسات التربوية لجعل قضايا جودة التعليم ونشر ثقافة الجودة على رأس أولويات إصلاحات المنظومة التربوية، واتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بتحديد معاييرها ومواصفاتها وضمان تفعيلها في جميع المكوِّنات المتفاعلة والمتكاملة للمنظومة التربوية المتمثلة في الطالب، والمدرّس، والمناهج، والإدارة، والمباني المدرسية، وفي جميع المستويات الدراسية.

ومن أفضل الإجراءات المقترحة لتحسين جودة الطالب، العملُ على تحسين مُخرَجات المنظومة التعليمية، بما يضمن الامتياز النوعي لجميع المتعلمين وتحقيق نتائج واضحة وملموسة في التعليم، لاسيّما في مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية في الحياة، وتكثيف الجهود من أجل تعزيز استخدام الطرائق التربوية والتعليمية الكفيلة بتحقيق جودة التعليم، وتنمية مهارات المتعلمين وجعلهم يستثمرون بشكل أفضل كفاياتهم العقلية المتنوعة، وتحفيز النقد والتحليل والتفكير الإبداعي لديهم، والقدرة على حل المشكلات في وضعيات تعليمية وتعلمية مختلفة.

وفي سبيل تحسين جودة المدرّس، تبرز أهمية تعزيز المعايير ذات الصلة بالمدرّس الذي يجب أن يتمتع بالمستوى العلمي الجيد، والقدرة على التنمية الذاتية، والمهارات التدريسية الأدائية، والتمكّن من فنون إدارة الفصل الدراسي، ومِن تقنيات التدريس الحديثة والقدرة على استخدامها، والقابلية والقدرة على المساهمة في تنمية المجتمع المحلي، إلى جانب تطوير التشريعات والهياكل والبرامج وآليات العمل الخاصة بمجال التكوين والتأهيل المستمرّيْن للمدرّسين أثناء الخدمة وفق ضوابط إدارية ومعايير أكاديمية وتربوية ومحفّزات مهنيّة.

وفيما يتعلق بتحسين جودة المناهج، فإنه ينبغي الحرص على وضع معايير جودةٍ للمناهج الدراسية تتسم بالمرونة والقدرة على مواكبة المستجدات والتطور المعرفي وعلى الاستفادة المُثلى من الفرص الهائلة والآليات المتعدّدة للتعلم والتكوين والتدريب التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربط المتعلم بواقعه ومتطلبات سوق العمل، وجذب اهتمام المتعلمين وتعزيز قابليتهم للتعلم، وتكامل الأهداف والمحتوى والأساليب والتقويم في العملية التعليمية بشكل منسجم.

2. تطوير آليات التخطيط والتقييم

تعدّ عملية التخطيط والتقييم جزءا مكوِّناً وملازما للعملية التربوية والتعليمية وعاملا رئيساً في الارتقاء بعملها وتطوير أدائها. ويكتسب التقييم أهميته من قدرته على إعطاء تقويم مبدئي للعملية التعليمية ومعرفة مستويات التحصيل، بما يساعد على تحديد مشكلات التعليم والتعلّم والتخطيط لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية. وهذا يعني أن آليات التخطيط والتقييم أصبحت تقود العملية التعليمية وتوجهها بدلاً من أن تخدمها وتقدّم لها المساعدة كما في السابق . ونظرا لهذه الأهمية، فإنّ من أبرز الأولويات التي ينبغي إعمالها على أرض الواقع في مجال التخطيط والتقييم تبني مجموعة من الإجراءات العملية الجديدة، من أبرزها إيلاءُ مزيدٍ من الاهتمام في السياسات التربوية لقضايا التخطيط التربوية، وعمليات التقييم ذات الصلة، باعتبارها مكوِّناتٍ أساسيّة في المنظومة التربوية لا غنى عنها، لتعزيز جودة التعليم على مستوى مدخلات المنظومة التربوية ومخرجاتها، وتوفير مزيد من الوثائق المرجعية النظرية والتطبيقية والأدلة التوجيهية لمساعدة المخططين التربويين ومقيّمي البرامج التربوية على وضع الخطط والبرامج التربوية المحترمة لمعايير الجودة والملائمة للمتعلمين والمستجيبة لمعطيات التنمية، وتقييمها بما يضمن تجويدها وتطويرها، والعمل على وضع آليات جديدة ومتطورة تشترك في اعتمادها دول العالم الإسلامي بهدف التقريب بين الرؤى وتبادل التجارب والخبرات في مجال إعداد الخطط التربوية وبرامج المتابعة والتقييم، ومراقبة أداء النظام التعليمي وقياس مخرجات التعلم من خلال أنظمة القياس الكمي والكيفي ومؤشرات المقارنة، والتقويم المتواصل لمكوِّنات المنظومة التعليمية وإرساء منظومة محكمة ودائمة للتقييم الداخلي والخارجي المنتظم وَفق المعايير الدولية لتحديد مدى تحقيق الأهداف المسطرة وبلوغ المعايير اللازمة. كما ينبغي أيضا توفير مزيد من الأطر المتخصصة في التخطيط التربوي وتقييم البرامج التربوية من خلال تكثيف الدورات التكوينية لتمكين هذه الأطر من التدرّب على استخدام أحدث طرائق التخطيط التربوي وآليات المتابعة والتقييم الداخلي والخارجي للعملية التربوية.

3. اعتماد الحكامة في الإدارة التربوية

استناداً إلى أهمية الحكامة الجيدة في ضمان السير الجيد للمنظومة التربوية، ورسم التوجّه الاستراتيجيّ لتدبير المنظومة وتحديد أهدافها والتحقق من بلوغ تلك الأهداف، وحسن تدبير الموارد القائم على الاستقامة والعدل والمساواة والشفافية والتنسيق والتعاون وتقاسم المسؤولية مع المراقبة والمحاسبة متعدّدة الأطراف، تبرز أهمية تبني الحَكَامة الجيّدة في عملية تطوير المنظومة التربوية والارتقاء بالمؤسسات التربوية، والمسؤولين والفاعلين والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المتوخاة، من خلال اعتماد إجراءات عملية جديدة، من أبرزها، تنمية قدرات تدبير مهام الإدارة التربوية وتقنياتها بما يضمن الحكامة في التسيير الإداري والمالي للمؤسسات التربوية، وتوسيع المشاركة في صنع القرار، سواء فيما يتعلق بتفويض المهامّ والتدبير التشاركي من أجل قيادة تربوية فاعلة، أو من خلال إعداد مشروع مؤسسة تعاقدي يحدّد الأهداف المتوخاة لكل مؤسسة تعليمية، وضبط مسألة النوعية في الإدارة التربوية، بالتوجه نحو اللامركزية، وأنسنة المعاملات الإدارية وتطبيق مبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والتركيز على الإنتاج والإنتاجية وتنمية مهارة إدارة الوقت وتوظيف التكنولوجيا، وتطوير نظم المعلومات التربوية من خلال إحداث وحدات مختصة بتجميع البيانات والإحصاءات المتعلقة بنظم التعليم وتنظيمها. كما يتطلب العمل هنا تنمية كفايات الأطر الإدارية التربوية ومهاراتهم لتعزيز قدراتهم التواصلية مع المدرّسين والتلاميذ وأولياء التلاميذ وفيما بينهم، وإكساب تدخلاتهم مزيدا من النجاعة في حل النزاعات وربط العلاقات بين أفراد فريق العمل في المؤسسة.

4. تعزيز الأدوار الجديدة للمعلمين

نظرا لكون المعلم مفتاحَ نجاح العملية التعليمية والعنصرَ المفعّل لأيّ تجديد تربوي، فهو الذي يساعد التلاميذ على بناء معارفهم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الحياتية، وإكسابهم القيم الدينية والوطنية والكونية، وتوجيههم إلى مصادر المعرفة، وتعويدهم التعلم الذاتي الذي يمكّنهم من متابعة تعلمهم وتجديد معارفهم مدى الحياة، فإن ذلك يقود إلى القول بأنّ حاضر أيِّ مجتمع ومستقبله يحدّده مقدارُ العناية والاهتمام الذي يوليه هذا المجتمع لإعداد المدرّسين وتكوينهم وتنميتهم المهنية المستمرّة. وهو ما يدعو الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في أدوار المعلم وتطوير تكوينه على ضوء المتغيرات التي يعرفها العصر الراهن، من خلال اعتماد إجراءات عملية مقترحة، من

أهمّها، تطويرُ التشريعات والسياسات والأطر التنظيمية الكفيلة بتحسين الأوضاع الوظيفية والاجتماعية والمادية للمدرّسين، ومكوّن المدرّسين، والمسيّرين التربويّين والعمل على جرد احتياجاتهم المهنية والتكوينية بشكل مستمر للاستجابة لها، بما يمكّنهم من مواكبة التطورات ذات الصلة وتحقيق متطلبات التنمية، والعمل على وضع أو تطوير المعايير التربوية والعلمية الأكاديمية الخاصة بكفاءة المدرّس المهنية استئناساً بالمعايير الدولية ذات الصلة واستناداً إلى المنظور الإسلامي للرسالة التربوية، والالتزام بهذه المعايير في عمليات انتداب المدرّسين استجابة لمتطلبات الجودة التربوية، وتعزيز مشاركة ممثلي هيئات المعلمين ونقاباتهم في وضع السياسات التربوية وتنفيذها وتقييم نتائجها، وتجويد التكوين التربويّ المعمّق والمستمرّ للمدرّسين وتعميمه قبل الخدمة وأثناءها لتحقيق تنميتهم المهنية المستدامة وتحيين معارفهم وتطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم، وجعلهم ينفتحون على استخدام تكنولوجيا التعليم المتقدّم ومداخل التعليم الإلكتروني، وتضمين برامج إعداد المعلمين جانبا مهمّا من الحصص التعليمية التطبيقية يستأنسون من خلالها داخل الفصول الدراسية بالعمل التعليمي مُعايَنَةً واحتذاءً وممارسة، وتكوين المدرّسين على التعليم التشاركي، وطرائق التدريس الفعالة والملائمة لدورهم التعليمي والتربوي الجديد بوصفهم ميسِّرين للعملية التعليمية ومحفزين على التعلم، بما يتيح للمتعلمين تعلما ذاتيا يجعلهم يواصلون تعليمَهم بكيفية دائمة ومستمرّة وبناء معارفهم بأنفسهم، وتحفيز المدرّسين على التكوين الذاتي الذي يجعلهم يواكبون المستجدات العلمية في مجال علوم التربية وطرق التدريس الحديثة.

رابعاً : ربط المراحل الدراسية بعضها ببعض وتحقيق التجانس والتكامل بينها

لم يعد التعليم المدرسي اليوم تلك العملية التراكمية المتسلسلة في اتجاه أفقي التي تزداد فيها كمية المعلومات وتتضاعف الأعباء المدرسية حجماً وكثافة كلما تقدّم الطالب في سنواته الدراسية. بل تحوّل مفهوم التعليم المدرسيّ الحديث إلى تحقيق إشباعٍ شامل لحاجات الطالب المعرفية، والنفسية، والاجتماعية، بحيث توفّرُ المدرسة له الفرص التي تساعده على تنمية قدرته على التخيل والإبداع، وتكوين شخصيته المستقلة لاتخاذ القرار، وتشجيعه على أخذ زمام المبادرة، وإشباع فضوله في الاكتشاف والتجريب. وفي ظل هذا النموذج، يتطلب العمل في هذا المجال مراجعة السياسات التربوية للوصول بالتكامل في السلم التعليمي الإلزامي إلى نهاية المرحلة الثانوية مع الحرص على إحكام التكامل الأفقي بين المناهج والمواد التعليمية في المرحلة التعليمية الواحدة وإحكام الربط البيداغوجي والمقصدي والبنيوي بين مراحل التعليم الدراسية التي تشمل التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي بمساراته المتفرّعة وصولاً إلى التعليم الجامعي بتخصصاته المتنوّعة، مع الحرص على تأسيس ثقافة تربوية جديدة تمكّن التلميذ من اكتساب المهارات الاجتماعية الضرورية التي تساعده على التعايش مع الآخرين، وتحمّل المسؤولية، وضبط النفس، وفهم الذات، واكتشاف الآخرين.

1. التربية ما قبل المدرسيّة

نظراً لتدنّي مؤشرات نِسب التحاق الأطفال بمؤسسات التربية ما قبل المدرسية في كثير من الدول الأعضاء مقارنة بما حققته الدول المتقدّمة في هذا المجال، واستناداً إلى ارتفاع معدّلات وَفَيَات الأطفال المسجّلة بسبب تدنّي أوضاعهم الصحية، تتجلى أهمية اقتراح اعتماد إجراءات عملية جديدة كفيلة بتغيير هذه الوضعية، منها خاصّة تفعيل قرارات المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وبخاصة قرارات المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة ذات الصلة بالنهوض بتربية الطفولة المبكرة والتربية ما قبل المدرسية، من خلال الرفع من معدّل نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال للاقتراب من المعايير الدولية، وتطوير برامج وأداء الكتاتيب والرياض القرآنية وَفق معايير الجودة التربوية، ومن خلال الاهتمام بأطفال الأسر الفقيرة والأرياف والأطفال المشرّدين والأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشّة والأطفال في مناطق النزاعات لتيسير التحاقهم بمؤسسات التربية ما قبل المدرسية.

ويوصي الخبراء التربويون بضرورة جعل التربية ما قبل المدرسية جزءا لا يتجزأ من سياسة المنظومة التربوية الوطنية وتحديد أهدافها ومضامينها ومواصفات المشرفين عليها ودفتر تحمّلات إنشاء مؤسّساتها وإعداد معايير ومواصفات مرجعية خاصة بمؤسسات التربية ما قبل المدرسية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء، وإرساء نظام ناجع لتأطير هذه المؤسسات ومراقبتها، وغيرها من المحدّدات الكفيلة بضمان جودتها وإحكام ربطها بمراحل التعليم اللاحقة، وتوفير مؤسسات حكومية مجانية للتربية ما قبل المدرسية، خاصةً في الأحياء الفقيرة والأرياف، وتوفير الأدوات والألعاب التعليمية لمرحلة التربية ما قبل المدرسية التي تتناسب مع الثقافة المحلية للطفل، والكفيلة بتنمية قدراته الفكرية والإبداعية، وانفتاحه على المحيط الخارجي البشري والبيئي، واعتماد برامج وطرائق تربوية ملائمة لاحتياجات الطفل لمساعدته على تحقيق الاندماج الاجتماعي وتنمية مهارات التواصل لديه وتمكينه من الخبرات والمعارف اللازمة لنموّه العاطفيّ والنفسيّ والذهنيّ المتوازن وتحقيق الرفاه له وتعزيز ثقته بنفسه من خلال تربيته على الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية، ويكون ذلك بالاعتماد على المقاربة الحقوقية في تحديد محتوى البرامج الوطنية للتربية ما قبل المدرسيّة، استناداً إلى التطورات العلمية في مجال نموّ الطفل الذهنيّ والعاطفي والاجتماعي واحتياجاته، مع العمل على الدمج

المنهجي لقيم المواطنة والديمقراطية والمشاركة وقبول الاختلاف والاعتدال في هذه البرامج التربوية، وإنشاء مراكز التكوين المتخصصة لتأهيل المربّين والمؤطرين الذين تحتاج إليهم مؤسسات التربية ما قبل المدرسية، بناءً على برامج تكوينية تتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة بهذا المجال، وتعزيز التوعية الوالدية والأسرية بأهمية التحاق أطفالهم بهذه المؤسسات لضمان تلبية حاجات الطفولة المبكرة وتنمية شخصية أطفال هذه المرحلة العمرية، وتشجيع الشراكة والتعاون بين مؤسسات التربية ما قبل المدرسية حكوميةً كانت أم خاصةً وجمعيات آباء الأطفال وأولياء أمورهم والمجتمعات المحلية لضمان نجاعة برامج التربية ما قبل المدرسية وجودتها وتيسير فرص الاستفادة منها لمختلف شرائح المجتمع.

2. التعليم الابتدائيّ

استنادا إلى كون التعليم الابتدائي أهم حلقات مشروع تحقيق مبدأ التعليم للجميع، فإن الارتقاء بالواقع الحالي لمنظومة التعليم الابتدائي في كثير من الدول الأعضاء يدعو إلى تعزيز السياسات الكفيلة بتعميم التعليم، وضمان جودته، وإقرار تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، ودعم العناية بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وجسر الفجوة بين الريف والمدينة. من هنا تبرز أهمية اقتراح جملة من الإجراءات العملية الكفيلة بتحقيق ذلك، من أهمها، توسيع قاعدة التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي ليشمل جميع الأطفال في سن التمدرس في المدن والقرى ذكورا وإناثا وأسوياء ومعاقين على حد سواء، وتعزيز البنية التحتية لمؤسسات التعليم الابتدائي في جميع المناطق لتوفير مقاعد دراسية للجميع، وفي ظروف مناسبة من حيث تجهيز قاعات الدرس بالوسائل التعليمية الحديثة، وبناء المرافق الصحية والرياضية، وشق الطرق، وتوفير وسائل النقل خاصة في الأرياف والمناطق النائية. كما ينبغي العمل أيضا على تكوين الأطر التعليمية لجميع تلاميذ التعليم الابتدائي وتدريبهم على الاستثمار الأمثل لوسائل التعليم الحديثة، ليصبحوا ميسّرين للعملية التعليمية وَفق مفهومِها الحديث، وتوفير التدريب المتخصص في مجال الحكامة الجيدة للأطر الإدارية والفنية في مؤسسات التعليم الابتدائي.

ومن أهمّ الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة التعليم الابتدائي أيضاً، تحديثُ المناهج وطرق التدريس للانتقال من مفهوم التعليم إلى التعلم، وإكساب التلاميذ مهارات النقد والتحليل والاستنباط، وتنمية قدراتهم العقلية والجسدية والنفسية والإبداعية سعياً إلى التقليص من نسب الرسوب والتسرب، وكذا الرفع التدريجي من عتبات الانتقال بين المراحل التعليمية من أجل الوصول إلى الحدّ الأدنى من المعارف الأساسية الضرورية للنجاح في المرحلة الموالية، ومراجعة مضامين المناهج الدراسية، وإدخال المبادئ الأولية للتعليم الفني، وقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، والحوار والتعددية الثقافية والدينية، وحماية البيئة، تمهيدا للتوسع فيها في التعليم الثانوي، وتدريس المبادئ الأولية للغات العالمية الحية تمهيداً للتوسع فيها في مراحل التعليم الثانوي من دون التفريط في تمكين التلاميذ من تعلم لغتهم الأم على أكمل وجه.

3. التعليم الثانويّ

في ضوء المتغيّرات المعرفية والاقتصادية الحاليّة في الإعداد لسوق العمل أو التوجيه للتعليم العالي، تبرز ضرورة تطوير التعليم الثانوي والخروج به من إطاره التقليدي لمواكبة التطوّرات السريعة والمستجدّات العلميّة والتربوية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم، ومسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه وتنظيم مقرّراته الدراسية وتنويعها ونظم تقويمه وامتحاناته. وعليه، فإنّ الخبراء التربويّين يوصون باعتماد مجموعة من الإجراءات العملية الملموسة لتطوير التعليم الثانوي، من أبرزها، مراجعة السياسات الوطنية للتعليم الثانوي لتحديد أهدافه ومهامّه ومضامينه الجديدة، بما يضمَن تعزيزَ نتائج التعليم الابتدائيّ ومخرَجاته، من جهةٍ، ويحضّر بشكل منسجمٍ ومتكامل للتعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، من جهةٍ أخرى، من خلال توسيع نطاق التعليم الأساس الإلزاميّ، ليشمل المرحلة الأولى من التعليم الثانويّ على الأقل للتخفيف من سلبيات الرسوب والتسرّب، وتحسين معدلات القيد في التعليم الثانوي، من خلال زيادة عدد المنتقلين إليه من التعليم الأساس، وتوسعة فرص الالتحاق بالتعليم الثانويّ للذكور والإناث بالأرياف، والارتقاء بمؤشر التأطير في مؤسسات التعليم الثانوي والاقتراب من المعدّل العالمي الذي يخصّص مدرّساً لكل أربعة عشر تلميذاً، وتنويع مسالك التعليم الثانوي، بما يضمن تكوين مؤهّلاتٍ تتيح ولوج سوق العمل

أو الالتحاق بالتعليم التقني والمهني، وتشجيع انفتاح التعليم الثانوي على المقاولة من خلال تخصيص حصص تكوينية إجبارية للتلاميذ في الشركات والمقاولات، وتطوير طرق التدبير الإداري لمؤسسات التعليم الثانوي للانتقال إلى الحوكمة الجيدة.

ومِن أفضل الممارسات للارتقاء بجودة التعليم الثانويّ أيضاً، تعزيزُ بنية المدارس الثانوية خاصّة في الأحياء الهامشية والأرياف، وتحديثها بما يضمَن توفيرَ التجهيزات المختبريّة والمرافق الصحّية والرياضية والشبكات المعلوماتية، وتحديث مناهج التعليم الثانوي، بما يضمَن تعزيز ما تمّ تحصيل مبادئه الأوليّة من قيم المواطنة وحقوق الإنسان والحوار والتعدّدية الثقافية والدينية وحماية البيئة، والبرامج المحفزة على روح المبادرة والابتكار، وإيلاء مزيد من الاهتمام لعمليات تقييم نتائج التلاميذ، بشكل يضمَن توجيهَهم التوجيه الملائم لقدراتهم وميولهم والنجاح والتميز في دراساتهم العليا، أو في مساراتهم المهنية، وإتاحة مزيدٍ من الفرص لمشاركة التلاميذ في المسابقات المدرسيّة الإقليميّة والدوليّة في مجالات العلوم والفنون والآداب والابتكارات.

خامساً : تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني والمهني في توطين التكنولوجيا وتلبية متطلبات سوق العمل

تظلّ جودة التكوين ومواءمته مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الآنية والمستقبلية للمجتمع، والاستثمار لطاقات الموارد البشرية وكفاءاتها المكوّنة في الجامعات ومؤسسات التعليم التقني والمهني، من أكبر التحدّيات التي يتوجّب معالجتها لتمكين دول العالم الإسلامي من الحدّ من بطالة الشباب، من خلال توطين التكنولوجيا القادرة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. وفي ضوء ذلك، تتأكّد أهمية المؤتمر الإسلاميّ لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي الذي تنظمه الإيسيسكو دوريّا كل سنتين لتمكين المسؤولين من دراسة الوثائق المرجعيّة الكفيلة بالنهوض بمؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي واعتمادها، ومتابعة تنفيذ قراراتها. كما تتضح، من جهةٍ أخرى، أهمية العمل الاستراتيجيّ والاستشرافيّ الذي تقوم به الإيسيسكو لتطوير مجالات العلوم والبحث العلميّ ذات الصلة بالتنمية. ولتعزيز هذه الجهود أصبح من الضروريّ تبنّي مقاربة جديدة تربط بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظومة التعليم التقني والمهني، وإيلاء أولوية خاصّة لتطوير أنساق التعليم المهنيّ والتقنيّ وَفق هذه المقاربة، للرفع من مردوديته وتحسين جودته، وربط مقرّراته باحتياجات سوق العمل، والتوعية بأهميته في توفير فرص حقيقية لتشغيل الشباب، من خلال الاستراتيجيات المتخصّصة التي أعدّتها لفائدة دول العالم الإسلامي لتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتدبير الموارد المائية، وتطوير التعليم الجامعي، وتطوير تكنولوجيا النانو، وتطوير الطاقة المتجدّدة، وإدارة مخاطر التغيّرات المُناخية.

1. التعليم العالي

يمثل التعليم العالي أهمَّ الاستثمارات الاستراتيجية للبلاد، لأنه أحدُ أهمّ وسائل إعداد الموارد البشرية القادرة على سدّ الاحتياجات التنموية الوطنية ومتطلبات سوق العمل. وبالنظر إلى ما يشهده التعليم العالي في جميع أنحاء العالم من تغييرات وتحوّلات وتحدّيات تقتضيها التطورات التقنية، وثورة الاتصالات، وتدفق المعلومات، فإنّ التحدّيَ الحقيقيَّ اليوم لمؤسسات التعليم العالي الجامعي يتمثل في تطوير اقتصاديات المعرفة. ويستدعي ذلك إعادةَ النظر في نظم التعليم العالي الجامعي بصورة شمولية، ابتداءً بالفلسفات والسياسات، ومروراً بالخطط والاستراتيجيات، وانتهاءً بالتنفيذ والتطوير والمتابعة. وفي سبيل تحقيق ذلك، تبرز أهمية اقتراح إجراءاتٍ عملية واقعية، من أبرزها العملُ على تفعيل قرارات المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة، في إطار خطط إجرائية زمنية، وبخاصّة قرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي فيما يتعلق باعتماد المؤشرات الرئيسة للأداء لتحسين جودة التعليم العالي، والرفع من كفاءة مخرَجاته، من خلال تعزيز استقلالية الجامعات أكاديمياً وتنظيمياً وإدارياً، مع الحرص على ضرورة اعتماد الحَكَامة في تدبير شؤونها الماليّة والإدارية، والجودة في مناهجها ومقرّراتها، والشفافية والجديّة في امتحاناتها، وإحداث وكالةٍ لضمان الجودة في مؤسّسات التعليم العالي تشرف عليها الإيسيسكو، بغرض تنسيق جهود مجالس الاعتماد العاملة في العالم الإسلامي لضمان التزامها بالمعايير الدولية ذات الصلة، والأخذ بنظام التعليم التباديليّ بين الجامعات للطلاب والأساتذة والباحثين، وَفق توجّهات ومضامين برنامج الإيسيسكو (تفاهم)، المعتمَد من الدّورة السابعة للمؤتمر الإسلاميّ لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع إنشاء الجامعات الخاصّة، والجامعات الافتراضية، والجامعات الموسمية وَفق مؤشرات الجودة والاعتماد.

ويؤكّد الخبراء التربويون ضرورة ضمان ولوجٍ متكافئ إلى التعليم العالي للطلاب النجباء من المناطق المحرومة،

من خلال توفير السكن الطلابي لهم داخل الجامعات، وتخصيص مزيدٍ من المنح الدراسية للمحتاجين منهم، ودعم نظام منح القروض لمتابعة الدراسات العليا، وجعل الجامعة في خدمة محيطها الاجتماعيّ والاقتصادي والثقافي، بالانفتاح عليه ومد جسور التواصل والتعاون معه وإحكام تواصلها مع المراحل التعليمية السابقة لها وتعزيز إشعاعها الأكاديمي والتربوي عليها، وتمكينها من الإسهام بفعالية في تحوّل دولنا نحو «اقتصاد المعرفة»، من خلال التركيز على الاختصاصات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو وتطبيقاتها في مجالات الإنتاج الزراعي والغذائي والخِدْمات الصحية، وصناعة الأدوية، وغيرها من مجالات التنمية، والتوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يسمح باستثمار فوائدها في تعزيز التواصل والتعاون بين الجامعات الوطنية وجامعات العالم الإسلامي والجامعات الدولية المرموقة، وتشبيك الخبرات ونتائج البحوث بينها.

ومن المهمّ الإشارة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستباق ظاهرة التعليم العابر للحدود والمستند إلى مقاصد ربحية بالأساس، والتأكيد على أنّ هذا التحدّي يستوجب مزيداً من التنسيق وتبادل الخبرة بين الدول الإسلامية إزاء ظاهرة الاتجار بالخِدْمَات التعليمية وكيفية الاعتراف بالشهادات التي تسلمها المؤسّساتُ العابرة للحدود.

2. البحث العلمي

يعَدّ البحث العلمي عماداً رئيساً ترتكز عليه بلدان العالم المتقدّمة والنامية لبناء مجتمع المعرفة، وفي سبيله تتسابق الدول فيما بينها للحصول على قصب السبْق في امتلاك ناصيته، للوصول إلى أكبر قدْرٍ ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوّق على غيره. وتأسيساً على ما تقدّم، فلا سبيل للدول الأعضاء، إذا ما أرادت التقدّم والنهضة والعزّة والتمكين، إلا أن تولِيَ البحث العلميّ بالغ الاهتمام. ويمكن تحقيقُ ذلك، من خلال تبنّي مجموعة من الإجراءات العمليّة الملموسة، منها خاصّة، العملُ على تنفيذ قرارات المؤتمرات الإقليميّة والدولية ذات الصلة، في إطار خطط إجرائية وجدولة زمنية مضبوطة، وبخاصّة قرارات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي ذات الصلة بتعزيز البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتفعيل مضامين الاستراتيجيات المتخصّصة التي اعتمدتها في مجالات تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتدبير الموارد المائية، وتطوير تكنولوجيا النانو، وتطوير الطاقات المتجدّدة، وإدارة مخاطر التغيرات المناخية، من خلال الارتقاء بنسب الإنفاق على البحث العلمي من إجماليّ الدخل الوطني إلى 1 % على الأقلّ لتحسين كفاءة الباحثين والوصول إلى أبحاث علمية جادّة وبراءات اختراع.

ومن الإجراءات المقترحة للارتقاء بالبحث العلمي أيضاً، تمكينُ الجامعات ومراكز البحث من تنظيم المؤتمرات العلمية المتخصّصة لمعالجة القضايا المتعلقة بالبحث العلمي واقتراح الإجراءات الملموسة، والتعاون والتنسيق بين المكتبات ومراكز البحوث، وتطوير مصادر المعلومات والموارد التعليمية من خلال توسيع استخدام الشبكات العنكبوتية وتقنية المعلومات، وتوحيد الأنظمة والمعايير المكتبية في مجالات التصنيف والفهرسة والبيبليوغرافيا، وإحداث برامج دعم البحث العلمي لتوفير مزيد من المنح للباحثين الشباب لإنجاز مشاريعهم ذات الصلة بالتنمية، وتيسير مشاركاتهم في المؤتمرات العلمية الدولية لتبادل التجارب والخبرات، وإنشاء هيئات وطنية للابتكار والتجديد تتولى مسؤوليات التنسيق على المستوى الوطني والرصد والتقييم والدعم بناءً على دراسات الجدوى والمردودية المادية والمعنوية والتكلفة المالية للمبادرات والابتكارات التي من شأنها الإسهام في توطين العلوم والصناعات الحديثة والتكنولوجيا ودخول سوق المنافسة الدولية في شتى مجالات الإنتاج المادي والمعرفي والافتراضي، وإحداث المزيد من الجوائز ذات القيمة المعنوية والمادية لمكافأة الباحثين المتميزين من دول العالم الإسلامي على أبحاثهم ونتائجهم العلمية، واكتشاف المواهب العلمية الشابة ورعايتها، وتشجيع البحث العلمي الذي يستهدف معالجة قضايا التنمية في دول العالم الإسلامي، وبناء القدرات الوطنية في مجال استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها لسدّ حاجاتها الإنتاجية ومواءمتها مع متطلباتها الاقتصادية.

وتأكيداً لدور الشراكة في تطوير البحث العلمي، تبرز أهمية إشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، قصد تحسين الإنتاج وإحداث التنمية المستدامة والتطور الاقتصادي المنشود، وتشجيع التعاون والتنسيق بين وحدات البحث العلمي في جامعات دول العالم الإسلامي لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب، وتعزيز الشراكة مع وحدات البحث

العلمي في جامعات الدول المتقدّمة للاستفادة من خبراتها، ومدّ جسور التعاون والشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث والشركات والمقاولات في القطاعيْن العامّ والخاصّ لمواءمة المناهج والموادّ الدراسية والبحثية مع متطلبات اقتصاد المعرفة وسوق العمل، وتمكين الطلبة من الاستفادة من فتراتٍ تدريبية في هذه المؤسّسات الاقتصادية أثناء الدراسة.

3. التعليم المهني والتقنيّ

أخذاً بعين الاعتبار ضرورة استثمار طاقات الموارد البشرية في دول العالم الإسلامي وتزويد النشء بالمهارات الأساسية للحياة العملية والاندماج المهني، وعملاً على تحسين مخرَجات التعليم المهنيّ والفنيّ والتقانيّ بما يحقق تنمية الموارد البشرية المؤهلة والفاعلة وتزويد سوق العمل باحتياجاته من القوى العاملة المدرَّبة قصد مكافحة الفقر، وتحسين ظروف الحياة والتنمية الاقتصادية، فإنّ الدول الأعضاء مدعوّة إلى تقديم مزيد من الاهتمام لتطوير أنساق التعليم التقني والمهني وتحسين مردوديته والرفع من جودته، وذلك من خلال اعتماد جملة من الإجراءات العملية المقترحة، من أبرزها، بلورةُ سياساتٍ واستراتيجيات جديدة تعيد للتعليم التقني والمهني اعتباره ومكانته بوصفه قطاعاً قائماً بذاته، وليس قطاعا ثانويا لغير القادرين على متابعة الدراسات الثانوية والعليا، ودمج أساسيات التعليم التقني ومبادئه في المقرّرات التعليمية، بداية من المراحل المبكّرة للتعليم، وإحداث هيئات وطنية لضمان الجودة في التعليم التقني والمهني تتولى، من خلال مشاريع وطنية وإقليمية مناسبة، التقييم والمراجعة المستمرة لبرامج ومناهج التعليم الفني والتقني، حتى تواكب مخرجاته احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتطورة والمتغيرة، وتنويع مصادر تمويل التعليم التقني والمهني، ورفع كفاءة التمويل المتاح، من خلال بناء شراكاتٍ فاعلة مع القطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني، وتشجيع المستثمرين على استثمار عوائد الملكية الفكرية، والاستشارة، وبرامج التكوين المهنيّ، واعتماد آليّة تمويلية على صعيد العالم الإسلامي لتنمية التعليم المهني والتقني والنهوض به في دول العالم الإسلامي.

وتأكيداً لدور التعليم المهني والتقاني في تحقيق تنمية المجتمع وقدرته على توفير فرص العمل الحقيقية لخريجيه والارتقاء بأوضاعهم ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، تتجلى الحاجة إلى فتح التخصصات المهنية والتقنية الجديدة في مؤسسات التعليم المهني والتقني التي تلبي احتياجات سوق العمل، وربط برامجها التكوينية بمتطلبات المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وتوفير المرجعيات البيداغوجية ذات الصلة، وإيجاد شُعَب تكوينية على مستوى التعليم الثانوي (الباكالوريا المهنية) تهيّئ الطلاب لمهن مطلوبة جدّا في سوق العمل، وتعزيز الجسور بين التكوين المهني والتعليم العالي عبْر إحداث مستوى أعلى في تخصصات التعليم التقني والمهني وزيادة عدد الكليات التطبيقية وفتح تخصصات جامعية لخريجي التعليم التقني والمهني تفضي إلى إحراز شهادات معادلة لشهادات التعليم العالي، وإحداث روابط بين التعليم التقني والمهني من جهة وقطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية، عن طريق اعتماد مبدأ التكوين الميْداني أو التكوين المزدوج، وإشراك قطاع الشغل والإنتاج سواء العمومي منه أو الخاصّ في وضع خطط التعليم التقني والمهني ومقرّراته وتدبير المدارس التقنية ومراكز التكوين وتمويلها، وتوزيع المدارس التقنية ومراكز التكوين المهني توزيعا جغرافيا متوازنا بين المدن والأرياف، وتحديث تجهيزاتها بما يواكب التطورات التكنولوجية في مجالات التعليم التقني والمهني، وتأسيس «شبكات الخبراء المختصّين» في مجال هندسة التكوين والمقاربات البيداغوجية وإنتاج الوسائل التعليمية من أجل توحيد المفاهيم التقنية واعتماد لغة تدريب مهنيّ موحَّدة، وتنظيم دورات وورشات تكوينية مستمرة للمكوِّنين والمدرِّبين في التعليم التقني والمهني في دول العالم الإسلامي لمسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة، وإحداث مسابقة للمهن على مستوى دول العالم الإسلامي تسهم من جهة في دعم الشراكة وتبادل التجارب بين مختلف المنظومات الوطنية للتكوين المهني في العالم الإسلامي، ومن جهة أخرى في تعزيز حضور دولنا وتجويد مشاركتها في المسابقات العالمية المختصة على غرار «المسابقة العالمية للمهارات» WorldSkills Competition.

سادساً : تعزيز الأدوار التربوية للإعلام ومكوّنات المجتمع المدني في ترسيخ القيم الإنسانية المشتركة ومعالجة قضايا التنمية

تتأكّد في عالمنا المعاصر المتّسم بثورة اتصالية عارمة أهميةُ العمل على الاستفادة من جميع القنوات والوسائل المتاحة لتطوير المنظومة التربوية، من خلال توظيف وسائل الإعلام المختلفة في خدمة التربية والتوعية الاجتماعية، وتفعيل دور الأسرة في توفير المقوّمات المعرفية والأخلاقية الأساسية لأجيال المستقبل، وتوجيه الشباب ليكونوا طرفاً مُسْهماً في بناء منظومة تربوية تشاركية، وتعزيز الممارسات العملية والتطبيقية لقيم الديمقراطية، ونشر الوعي البيئي والصحّي في نفوس النشء للنهوض بالتربية البيئية والصحّية والسكانية وجعلها ركيزة راسخة في حياتهم اليومية.

1. التربية الإعلامية

نظراً للدور الفاعل والمؤثر الذي تقوم به وسائل الإعلام في تمكين النشء من التعرّف على مختلف المعارف والثقافات والأماكن التي يصعب الوصول إليها، وقدرتها على المشاركة الفعّالة في التربية والتوعية الاجتماعية، فإنه ينبغي استثمارُ مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لتعزيز دور الإعلام التربوي إلى جانب القنوات والمؤسسات التربوية الأخرى في تحقيق الأهداف التربوية والتنموية المنشودة. ولتفعيل دور الإعلام التربوي، يؤكّد الخبراء التربويّون والإعلاميّون ضرورة تبنّي مجموعة من الإجراءات العملية المبتكَرة، من أبرزها على سبيل المثال، إدراجُ التربية الإعلامية في خطط عمل الإصلاح التربويّ وبرامجها، من خلال دمجها في المناهج التربوية الوطنية، وضمن أنظمة التعليم غير الرسمية، والتعلم مدى الحياة، بهدف تطوير مهارات التفكير النقدي وبناء القدرة على التقييم الموضوعيّ للمعلومات وتنمية مهارات التعامل الواعي مع مضامين وسائل الإعلام التقليدي والجديد، وتمتين الشراكة والتعاون بين مؤسسات التعليم الرسميّ والمؤسسات الإعلامية الوطنية لتحقيق أهداف التربية الإعلامية في البيئة المحلية، والتنسيق في صياغة المحتوى التربويّ الهادف إلى تعزيز التثقيف الإعلاميّ والتوعية الشاملة لكل شرائح المجتمع، في مواجهة مختلف الآفات الاجتماعية من تطرف وعنف وإرهاب وأعمال إجرامية وفقر وأمية وأمراض وأوبئة، وتعزيز دور التربية الإعلامية في الرفع من فاعلية العمل التربوي المدرسيّ، من خلال ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير في إطار المسؤولية، والحوار واحترام الآخر ونبذ العنف والتعصب بين أوساط المتعلمين، وتوسيع انفتاح المؤسسات التعليمية على محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتدريب المتعلمين على إنتاج محتوى إعلاميّ مرتبط بالمقرَّرات التعليمية وبانشغالاتهم الفكرية وميولهم الإبداعية، وذلك عبر وسائط الإعلام التقليدية (المجلات والإذاعة والتلفزة المدرسية)، ووسائط التعليم الجديدة (الإنترنت، والمواقع الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي).

2. التربية الوالدية

لمّا كانت البيئة الأسرية الصحيحة والآمنة أفضل بيئة يمكن أن تمنح الطفل المقوّمات الأساسية للحياة، فإنّ التربية الوالدية المتسمة بالاقتدار لا يمكنها أن تتمّ على الوجه المطلوب ما لم يتمّ إعدادُ الوالديْن لهذه المهمّة. فتربية الأطفال، إن أحسِنت ووُجِّهت بالطريقة السليمة، فإنها ستعمل بالتأكيد على إعداد الفرد الصالح، وتهيئته لتحمّل أعباء المسؤولية، وتكاليف الحياة. وعلى هذا الأساس، ينصح الخبراء التربويون باعتماد جملة من الإجراءات العملية الكفيلة بتحقيق نجاعة التربية الوالدية، من أبرزها تكثيفُ التوعية بالقيم الدينية الإسلامية في برامج التربية الوالدية للاسترشاد بها في تربية الأبناء، وتشجيعُ البحوث العلمية المرتبطة بالتربية الوالدية وأثرها في تكوين شخصية الأبناء، وتضمينُ التربية الوالدية في السياسات التربوية والبرامج

التعليمية في المرحلة الجامعية بخاصّة، وإحلالها المكانة اللائقة بها في المنظومة التربوية، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتفعيلها في أوساط الآباء وأولياء التلاميذ وإكسابهم الخبرات اللازمة في هذا المجال، وتوفيرُ برامج التربية والتكوين لآباء التلاميذ وأمّهاتهم في أقسام متخصّصة، وفي إطار الشراكة المنشودة بين المدرسة وأولياء التلاميذ من أجل إكسابهم مهارات التربية الوالدية، وتعزيزُ التعاون مع هيئات المجتمع المدني وجمعياته للقيام بأنشطة ميدانية لتوعية أسَر التلاميذ في الأحياء الهامشية والأرياف بأهمية التربية الوالدية ودورها في تجويد النتائج المدرسية وتقويم سلوك الناشئة.

3. الأدوار التربوية للشباب وجمعيات المجتمع المدنيّ

لا يمكن لأيّ مجتمع أن يبنيَ نفسه دون استثمار طاقة الشباب الذين يشكّلون رافعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهو ما يستوجب مشاركة الشباب في تحمّل قسطٍ مهمّ من المسؤوليات المتنوّعة في قطاع التربية والتعليم، خاصّة في مجالات التوعية والأنشطة الموازية، وإصلاح الاختلالات التي تعاني منها المنظومات التربوية في بلدانهم. واعتباراً لأهمية الأدوار التي يمكن أن ينهَض بها الشباب في تطوير العمل التربوي وتحقيق نجاعته على أرض الواقع، فإنّ على الدول الأعضاء ألاّ تدخر جهداً في ترسيخ روح المبادرة لدى الشباب وتأهيلهم منذ مراحل التعليم الأوّلية للتعبير عن مشكلاتهم وطموحاتهم، وإشراكهم في تقديم مبادراتٍ للارتقاء بأوضاع التربية والتعليم في بلدانهم، وليكونوا طرفاً مساهماً في بناء منظومة تربوية تشاركية. ومن أهمّ ما يمكن القيام به في هذا المجال اعتمادُ إجراءاتٍ عملية ملموسة، منها على سبيل المثال، تطويرُ السياسات والتشريعات الوطنية بما يمكّن الشباب، من خلال قياداته وجمعيات المجتمع المدني ذات الصلة، من القيام بأدواره التربوية الجديدة في وضع السياسات التربوية وتقييمها تعزيزاً لجهود المؤسسات الحكومية العاملة في قطاع التربية، ومن خلال دعم القيادات الشبابية وهيئات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تربوية لا صفية تعزيزاً لقيم التسامح والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعدّدية الثقافية والدينية، ونبذ الغلو والتطرّف والعنف من أذهان الناشئة وسلوكهم، وتوعية الآباء وأولياء التلاميذ بواجباتهم في هذا المجال، وتشجيع القيادات الشبابية وهيئات المجتمع المدني على تنفيذ المشاريع التربوية التطوعية الهادفة إلى محاربة الأمية وتعزيز فرص التحاق الفتيات في الأرياف والمهمّشين وذوي الاحتياجات الخاصّة بالتعليم، ودعم إنشاء مزيد من النوادي والمنتديات للشباب في دول العالم الإسلامي لممارسة الأنشطة الفنية والعلمية والثقافية وتشبيكها لفتح قنوات التواصل والحوار الثقافي والعلمي والمعرفي بينهم.

4. التربية على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الآخر

تأكيداً للالتزام الإسلامي بالتربية الهادفة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، في إطار القيم الإنسانية المشتركة، وتقوية السلام، وَفق المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنصّ على ضرورة توجيه التربية للإنماء الكامل لشخصية الإنسان وتقوية الاحترام لحقوقه وحرياته الأساسية، ودعماً لحوار الثقافات الهادف إلى التقارب والالتقاء بين الثقافات المختلفة وتفادي الخلافات التي تفضي إلى التطرّف والنزاع، فإنّ الدولَ الأعضاءَ مدعوّة في هذا السياق إلى العمل من أجل تقديم مزيدٍ من الدعم لتهيئة المنظومات التربوية والتعليمية لترسيخ الممارسات العملية والتطبيقية للروح الديمقراطية، وتعميق الاقتناع لدى النشء والشباب بأنّ وحدة الوطن، في ظل تنوّع مكوّناته، هي السبيلُ التي لا بديلَ عنها إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المنشودَيْن، وتقوية اهتمامهم وتشبّعهم بحقوق الإنسان فكراً وعملاً في الأنشطة والممارسات الحياتيّة اليومية من خلال اعتماد إجراءاتٍ عملية فعالة لتحقيق ذلك، من أبرزها، إعدادُ خطط تربوية وطنية للتربية على حقوق الإنسان بهدف تعريف الناشئة بالقوانين والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية التي تُعنَى بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتقريب مفاهيمهما إلى مختلف المستويات الفكرية للمتعلمين، بما يتماشى مع الدساتير الوطنية والعادات والأعراف المحلية، واعتماد المقاربة الحقوقية في التعامل مع جميع الشرائح والأصناف الاجتماعية، من أجل دعم قدراتها على القيام بالواجبات والاستفادة من الحقوق، في ضوء احترام قِيم المجتمع وحريّة الآخرين، وتمكينها من ممارسة أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من منظور تقاسم الأدوار وتكاملها بين كل فئات المجتمع، وتنظيم أيام

مفتوحة في المؤسسات التعليمية، من أجل تنمية التفهّم المشترك للأوضاع والتحدّيات التي تواجه المربِّي، والتربية على قيم التسامح والحوار وقبول الآخر وتبادل التجارب التربوية الناجحة في هذا المجال، وإنشاء أقسام وكراسي متخصّصة في الجامعات ومعاهد التعليم العالي تعنى بالبحث في مجال التربية على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتراح المبادرات الملموسة والمستدامة لتفعيل دور التربية في ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعدّدية الثقافية.

ومن أجل تنقيح الكتب المدرسية من الصور النمطيّة عن الآخر، وتفعيل الوثائق المرجعية ذات الصلة الموجّهة لمؤلفي كتب التاريخ المدرسيّة، تبرز أهمية تكثيف الجهود لتضمين المقرّرات والكتب المدرسية الموادَّ المتعلقة بالتربية على قيم المواطنة والديمقراطية والحوار واحترام التعدّدية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والفكر والتعبير، ما لم يحرّض على الإرهاب والعنف أو يمسّ بالحقوق الشخصية والمقدّسات والرموز الدينية، وتنظيم دورات تدريبية للمربّين ومؤلفي الكتب المدرسية في العالم الإسلامي عن مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام، ومهارات الحوار وكفايات الإنصات وأسلوب تدبير النزاعات واحترام الآخر، بالإضافة إلى تنظيم المسابقات وتخصيص الجوائز للتلاميذ والطلبة والمربِّين الذين قدّموا إسهاماتٍ متميزة في مجال التربية على قيم المواطنة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعدّديّة الثقافية.

5. التربية البيئية والصحية والسكانية

تأتي قضايا البيئة والصحّة والسكان على رأس سلم التحدّيات التي تواجه معظم الدول الأعضاء وتحُول دون تحقيق أهدافها التنموية. وتتمثل هذه التحدّيات أساساً في النموّ الديموغرافيّ السريع، وتلوّث البيئة وانعكاسات ذلك التلوّث على صحة الإنسان. وانطلاقاً من المنظور الإسلامي الذي يدعو إلى العناية بالبيئة وصحّة الإنسان، فإنّ الدول الأعضاء مدعوَّة إلى تعزيز إدخال مفاهيم التربية البيئية والصحيّة والسكّانية في برامجها التعليمية، من خلال تبني جملةٍ من الإجراءات العملية الملموسة، منها خاصة دمجُ الأبعاد والقضايا البيئيّة والصحية والسكانية في استراتيجياتها الوطنية وخططها التعليمية والمقرّرات والكتب المدرسيّة، وتعزيز الوعي لدى المسؤولين التربويين والمدرّسين والتلاميذ والطلبة بالمعارف المرتبطة بالتغيرات المناخية وآثارها وانعكاساتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير مضامين وتوجهّات التربية والتكوين ذات الصلة من أجل التدبير العلميّ للتعامل مع الكوارث الطبيعية، وتضمين قضايا البيئة والصحّة والسكّان في المناهج التعليمية لتعميق التوعية بها، وتغيير السلوك بشأنها، كالاستعمال الرّشيد للمياه والطاقة، وتدبير النُّفايات، والتقليص من آثار الاحتباس الحراريّ والتغيّرات المُناخية، والاهتمام بالنظافة العامّة، والوقاية الصحيّة، والصحّة الإنجابيّة، وغيرها من القضايا ذات الصلة، إضافة إلى تكوين الأطر التربوية ذات الكفاءة العالية في مجالات التربية البيئية والصحّية والسكّانية وإعداد البرامج التدريبية الملائمة والوثائق المرجعيّة التوجيهية ذات الصلة.

سابعاً : تمويل التربية والتعليم وتشجيع الاستثمار فيهما

يُعَدّ تمويل التربية والتعليم أحد أكبر التحدّيات التي يواجهها المسؤولون عن هذا القطاع الحيويّ، لِعدم قدرة كثيرٍ من الدول على تخصيص ما يكفي من الموازنات للاستجابة للحاجة الاجتماعية المتزايدة للخِدْمات التعليمية، وارتفاع الطلب على التعليم المجانيّ، وإلزاميّة تعميمه في سياق اقتصاديّ وطنيّ ودوليّ متأزم. وإذا كان البحث عن مواردَ مالية إضافية لدى القطاع الخاصّ أو مؤسّسات التمويل الإقليمية والدولية أصبح يفرض نفسه، إلا أنه غيرُ كافٍ لسدّ العجز الماليّ المزمِن في الموازنات التي تخصّصها الحكومات لقطاع التربية والتعليم، في ظل الاختلالات التي يعرفها هذا القطاعُ جرّاءَ اعتماد أساليب تقليدية ومتجاوَزة في التسيير الماليّ والإداريّ لمختلف مرافقه. ذلك أنّ زيادة الإنفاق على التربية والتعليم لا يؤدّي بالضرورة دائماً إلى تحقيق تعليم جيّد، ما لم تواكبه نقلة نوعيّة لاعتماد الحَكَامة الجيّدة والتوزيع المحكَم والمبرَّر للموارد المالية على مختلف قطاعات التعليم بحَسَب الأولويّات والاحتياجات الحقيقية.

وفي سبيل توفير مواردَ ماليّة مناسبة للتعليم تؤهّله للاضطلاع بأدواره المستقبليّة على الوجه الأمثل في بلدان العالم الإسلاميّ، تبرز أهمّية اقتراح إجراءات عملية جديدة كفيلة بتحقيق ذلك، من أهمّها، تشجيعُ القطاع الخاصّ على الاستثمار في قطاعات التربية والتعليم، من خلال إنشاء المؤسّسات التعليمية الحرّة في مختلف قطاعات التعليم، مع الحرص على الالتزام بدفتر التحمّلات ذات الصّلة على مستوى البنيات التحتية، واعتماد المناهج المحترِمة للجودة والمعايير التربوية، وتعزيز أسس الحَكامة الجيّدة للمنظومة التربوية للدول الأعضاء، عن طريق إرساء آليات المراقبة والتتبّع والتقويم، ومن خلال اعتماد الافتحاص الداخليّ والخارجيّ للمنظومة التربوية بإنشاء وحداتٍ للافتحاص على جميع مستويات اتخاذ القرار، وتوفير الأطر التربوية المؤهّلة للقيام بالأدوار الجديدة للمعلم. ويقتضي ذلك إعادة النظر في التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار في قطاع التعليم، لتمكين القطاع الخاصّ مِن أن يكونَ شريكاً فعليا للقطاع العموميّ في تنفيذ السياسة التعليمية الوطنية، من خلال تيسير الإجراءات الإدارية المتعلقة بترخيص البناء، واستقدام المعلّمين، وشراء المقاعد الدراسية، وتسهيل عمليّات التمويل. كما يمكن الاستفادةُ أيضاً في تمويل مشاريع تطوير المنظومات التربوية في العالم الإسلامي من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية المتخصّصة في قضايا التربية والتنمية، كالبنك الإسلاميّ للتنمية والبنك الدوليّ والبنك الإفريقيّ للتنمية والمؤسسات الأهلية والخيرية العربية والإسلامية.

وفي ضوء ثقافة التكافل والتضامن والتعاون الإسلامي، تظهر فائدة تخصيص جزءٍ من موارد الزكاة والوقف الإسلاميّ في تحمّل بعض تكاليف التربية والتعليم، خاصّةً في المناطق الفقيرة المستحقة لأموال الزكاة؛ فيمكن على سبيل المثال إقامة مشاريعَ تربوية بناءً على المشاركات الفعالة من تكافل المجتمع المدنيّ وتضامنه، من خلال تقديم فضاءات لبناء المدارس، ودورٍ للطلاب والطالبات، والإعفاء من الرسوم المدرسية، وتوفير المحافظ والكتب والمستلزمات المدرسية للتلاميذ المعوزين.

كما يمكن أيضاً ابتكارُ مواردَ ماليّة إضافية للتعليم، عن طريق التضامن البَيْنيّ؛ فعلى سبيل المثال، يمكن اقتطاعُ جزءٍ يسير من الرسوم الجمركية، وفرضُ رسومٍ ضئيلة على أرباح الشركات، ومعاملات الهاتف، ورخص الأبنية، ورخص المهن، وعقود الإيجار، والمعاملات القانونية، وإيرادات الغرف التجارية والنقابات، والعطاءات الرسمية.

لقد أصبح الاعتمادُ على الشراكة المجتمعية لزيادة تمويل قطاع التعليم في بلدان العالم الإسلامي مطلباً حيويّا في ظل التأزّم الهيكليّ للعلاقة بين نسق التعليم وحاجات العمل والإنتاج، شريطة أنْ تقودها الدولة بفعالية واقتدار. فالتعليم في نهاية المطاف يجب أن يكون جهداً مجتمعيا يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع، ولا يقتصر على عمل وزارة التربية والتعليم فقط. وبعبارةٍ أخرى، يجب أن يصبح التعليم همّاً مشتركاً للمجتمع بأسره، تُسْهم فيه كافة مؤسّسات الحكومة وأجهزة الدولة ذات الصلة، وقطاع الأعمال والمجتمع المدنيّ.

الفصل الرابع :

آليات تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي

لقد دأبت الإدارة العامّة للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ على وضع آلياتٍ تنفيذية للاستراتيجيات التي تُعدّها، حرصاً منها على ضمان تفعيل مضامين هذه الاستراتيجيات، من خلال خطط عمل المنظمة ومشاريعها وبرامجها الميدانية، ومن خلال السياسات الوطنية للدول الأعضاء. وتعزيزاً لهذا التوجّه الذي أثمر نتائجَ إيجابية، تمّ تضمينُ هذا الفصل عدداً من المقترحات العمليّة بشأن الآليات الكفيلة بتفعيل مضامين استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي وتوجهاتها، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، والتي نرى ضرورة إحداثها في حال عدم وجودها، أو تعزيز ما هو موجود منها، أو تكييفها وَفق الخصوصيات الوطنية، بما يضمَن في جميع الحالات التطبيق الأمثلَ لهذه الاستراتيجية وتقييمها ومراجعتها، لتظلّ قادرة على مواكبة المتغيّرات التي يشهدها المجال التربوي، وتقديم الحلول الملائمة لمعالجة القضايا التربوية الآنية والمستقبلية.

وتمثّل هذه الاستراتيجية إطاراً مرجعيّا توجيهيّا يسعى إلى تقديم المعالم الرئيسة للقضايا والاهتمامات التربوية الكبرى التي ينبغي أن ترقى إلى مستوى الأولويّات في التعامل مع المتطلبات العامّة المشتركة والتحدّيات التربوية الراهنة والمستقبلية التي تواجه دول العالم الإسلامي في عصر العولمة وظهور مجتمعات المعرفة. حيث أصبح من الضروري، وَفق ما تدعو إليه هذه الاستراتيجية، مراجعةُ السياسات التربوية الوطنية، وإعادةُ ترتيب أولويات العمل التربوي، وتكييفُ مقتضيات تنفيذها بطبيعة الحال مع الإمكانيات والخصوصيات المحلية. كما يمكن لكلّ بلدٍ أن يجتهد في تطوير طرائقَ محدّدة ووسائلَ مخصوصة، لتنفيذ مشاريعَ وبرامج مرتبطة بتوجّهات هذه الاستراتيجية، حَسَب الشروط المتوفرة لديه، وحَسَب عواملَ أخرى ظرفية يُمْليها واقعه التربوي والتعليمي.

ولبلوغ هذه الغاية، يتوجّب تكثيفُ جهود مكوّنات المجتمع كافة، لأنّ الشأن التربويّ لا يقتصر فقط على وزارة التربية والتعليم وأكاديمياتها ونياباتها وإداراتها المركزية والجهوية ومراكز التخطيط التربوية العاملة في إطارها، بل يعني كذلك وزاراتٍ وقطاعاتٍ حكومية أخرى، كما يعني المؤسّسات التشريعية والدينيّة والإعلامية والأسرة والقطاعَ الخاصّ ومنظمات المجتمع المدني وهيئاته والنقابات.

وفي هذا السّياق، تدعو الضّرورة إلى إيجاد الآليات الكفيلة لضمان مشاركة الجميع في هذا المشروع الشامل وتحقيق معالجة تشاركية للقضايا التربوية التي تضمّنتها هذه الاستراتيجية. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال ما يلي:

1. آليات التنفيذ على مستوى الدولة

بغضِّ النظر عن الآليات الاعتياديّة التي توفرها مبدئياً المنظماتُ المتخصّصة ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لإجراء الإصلاحات الهيكليّة اللازمة لتطوير المنظومة التربوية، والتي يصعب في كثير من الأحيان الاستفادةُ منها، لا بدّ لنا من إيجاد آلياتٍ مبتكَرة من واقعنا وقدراتنا الذاتية لتفعيل مضامين هذه الاستراتيجية، تكون سهلة الإنشاء، ومرنة في التطبيق، ومحلية في نطاق العمل، وزهيدة التكلفة، وواسعة المشاركة؛ ومنها على سبيل المثال ما يلي:

أ) إنشاء مجالس محلية ومجلس وطني للتربية والتعليم

تهدف هذه المجالس إلى توسيع قاعدة المشاركة في جهود تطوير التعليم ورصد مسيرة عملية الإصلاح التربوي على مستوى المدينة أو القرية أو الجهة لتشمل مختلف الفاعلين، حكوميّين وغير حكوميّين من الذين لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية التعليمية. وتوفر مجالس التعليم الوطنية الموجودة في عدد من الدول الإسلامية نماذجَ حيّة للمبادرات والتجارب التي يمكن الاقتداءُ بها في الدول التي ما زالت تفتقر إلى هذا الهيكل التوجيهيّ، من أجل تحقيق مشاركة مجتمعية أوسعَ في رصد المسار التربويّ التعليميّ وتوجيهه وتقويمه وتطويره. وقد أثبتت التجارب والنماذج والمشروعات التي نُفذت في مجال إصلاح التعليم وتطويره أنّ المشاركة المجتمعية عنصرٌ مهمّ جدًّا في مسيرة الإصلاح. كما أنّ العديد من المؤسّسات والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا التربية والتعليم ترى أنّ نجاح أيِّ خطة أو مشروع تربويّ لا يمكن أن يتحقق بمعزلٍ عن إشراك الجهات المحلية المعنيّة ودراسة حاجاتها والتعاون معها وتعبئة موارد المجتمع المحليّ وإمكانيات الشركات الخاصّة وحشدها مع الجهات التي يمكن الاستفادةُ من دعمها.

ويُقترح أن تضمّ هذه المجالس في عضويتها، وبحَسَب خصوصيّات كلّ بلد، ممثّلي وزارة الاختصاص وممثلي الوزارات والقطاعات الحكومية ذات العلاقة، والمؤسّسات التشريعية والدينية والإعلامية، والمنتخَبين في المجالس البلدية والقرويّة، والقطاعَ الخاصّ، وهيئات المجتمع المدني، وبخاصة نقاباتِ المعلمين، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، ومراكز الشباب، والاتحادات الطلابية، وجمعيات أولياء التلاميذ. وتتركز أعمالُ هذه المجالس المحلية على متابعة البرامج التربوية المقرَّرة، وتقويم النتائج المسجلة، واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء، وَفق اللوائح الداخلية المحدِّدة لعلاقتها مع المجلس الوطني للتربية والتعليم. ولا يخفى علينا أنّ مشاركة المجتمع المدنيّ الفعلية والحقيقية في الإصلاح التعليمي الذي يصبّ في مصلحة الشعب تعمل على تحقيق الرضا والقبول الشعبيّ للسياسات التربوية الحكومية. وهذا من شأنه أن ينمّي الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع، ويدعمَ قِيم المشاركة التطوعية.

ومن أبرز الأدوار المنشودة من المجلس الوطنيّ للتربية والتعليم أن يَكونَ مرصداً جامعاً، وقوّة اقتراحيّة وآليّة تقويميّة مهمّة تتولى المتابعة الدورية لِما تمّ من إصلاحاتٍ هيكلية ومنهجية وما نُفذ من خطط وبرامج للانتقال من منظومة التعليم إلى منظومة التعلم المرتكزة على الجودة والابتكار، وفضاءً لتبادل الرأي بهدف الارتقاء بالمنظومة التعليمية وحشد التعبئة المجتمعية حول قضاياها والإسهام في تقويم السياسات والبرامج العموميّة في ميادين التربية والتعليم والبحث العلميّ.

ب) وضع خطة إعلامية للتعريف بالاستراتيجية

إنّ وضع خطة إعلامية واتصالية للتعريف بالاستراتيجية وتوضيح توجّهاتها وأهدافها وما حدّدته مِن أولوياتِ عملٍ مستقبلية في المجال التربوي من شأنه ضمانُ الانخراط الواسع للدّول الأعضاء والمنظمات والهيئات

والأفراد في تفعيلها. ويتمّ، في إطار هذه الخطة الإعلامية والاتصالية، الاستفادةُ من قنوات التواصل المتاحة مثل الإعلام السمعي والبصري والمكتوب، وشبكات التواصل والمواقع الإلكترونية.

ج) إنشاء صندوق لدعم برامج التربية والتعليم والبحث العلمي

يهدف هذا الصندوق إلى توفير مواردَ ماليةٍ إضافية لدعم تمويل البرامج التربوية الهادفة وبرامج البحث العلمي. ويمكن توفير ميزانية الصندوق عن طريق وسائلَ متعدّدة، منها على سبيل المثال، تشجيعُ التكافل والتضامن الإسلامي من خلال الاستفادة من بعض موارد الزكاة والوقف الإسلامي، واستهداف الموسرين لزيادة مساهماتهم ومنح الهبات في تمويل التعليم، وتفعيل التضامن البَيْنِيّ من خلال اقتطاع جزءٍ يسير من الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم المعاملات الإدارية والرخص والعقود، وغير ذلك ممّا تسمح به اللوائح والأنظمة ذات الصلة لكلّ بلد.

إن تفعيل إنشاء هذا الصندوق من شأنه أن يضمَن أن تتحمّل منظماتُ المجتمع المدنيّ مسؤوليتها في الارتقاء بالعملية التعليمية والبحث العلمي، من خلال الإسهام في توجيه الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الرّبح نحو تمويل التعليم وتخفيف الأعباء الماليّة عن الدولة، بما يحقق المزاوجة بين التعليم والاقتصاد. وبالتالي، فإنّ هذا الصندوق يمكن أن يمهّد الطريق للمجتمع المدني لكي يصبح شريكاً ذا مصداقية وتأثير في تتبّع التقدّم المحرَز الذي تقوم به مؤسّسات الحكومة وأجهزة الدولة ذات الصلة، والأخذ بمقترحاته من أجل تطوير المنظومة التربوية وتحقيق أهداف التعليم للجميع على المستوى القطْريّ.

د) إنشاء مواقع إلكترونية للتربية والتعليم على الشبكة العنكبوتية

تكمن أهمية إنشاء المواقع والبوّابات الإلكترونية للمؤسسات التربوية المختلفة على الشبكة العنكبوتية في إتاحة الفرصة أمام المستفيدين من خِدْماتها للتواصل المثمر عبر النظام الإلكتروني للموقع، وإدارة الأنشطة التفاعلية عبر النظام، والحصول على كافة المعلومات وأحدث الأخبار والفعاليات التي تقدّمها إدارة المؤسسة التربوية المعنيّة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، تبرز أهمية الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تصميم المواقع الإلكترونية التربوية وتوفير المساقات الأكاديمية المفتوحة عبر الانترنيت (مووك Mook)، التي تستخدمها مؤسساتٌ تعليمية عالمية، مستفيدةً من بيئة افتراضية تعليمية فاعلة، وذات كلفة مناسبة، وقابلة للتطوير عند الحاجة. وجديرٌ بالتنويه أنه يتوجّب الالتزامُ بالمعايير والشروط المتبعة في إنشاء المواقع الإلكترونية وتشغيلها في إدارة تقنية المعلومات، والتي تهدف إلى تحديد المسؤولية في المواقع، والصلاحية فيها، وسلامة محتواها وأمنها التقنيّ، وتوحيد آلية العمل فيها، وحفظها ممّا قد تتعرّض إليه من هجمات تخريبية محتملة.

هـ) تأسيس شبكات الخبراء التربويين

تهدف شبكات الخبراء التربويين إلى جمع الأطر التربوية والمسؤولين والخبراء في المجال التربوي في الدولة تحت مظلة واحدة بهدف تعزيز الحوار التربوي، وتوفير قنوات ميسّرة لتبادل التجارب والخبرات، ونشر الوعي والمعارف التربوية، وتنمية المهارات التعليمية والقيادية، والقيام ببحوث ميدانية مشتركة، وتقويم الإنجازات التربوية ذات الصلة، وتوعية المجتمع وصُنّاع القرار بقضايا التعليم الرئيسة وسبل معالجتها، من خلال تنظيم المنتدَيات التربوية والأيام الدراسية وغيرها من الأنشطة الميدانية ذات الصلة.

كما تسعى هذه الشبكات أيضاً إلى أن تصبح ملتقى ومرجعًا مهنيًا ومورداً أساسياً لا ينضب للتربويين الناشطين في مجال تخصّصهم، ومنبراً تربوياً متميزاً ينشر الخبرة والمعرفة عبر القنوات التقليدية أو القنوات الرقمية من خلال شبكة الإنترنيت في كافة أرجاء البلاد، لتصلَ إلى الطالب، والمعلم، والموجّه، والإداريّ، والأستاذ الجامعيّ، ووليّ الأمر، ومصدرًا معرفيًا وتربوياً مهمّا للمسؤولين في قطاع التعليم لاستثمار الأفكار الإيجابية التي تصدر عن التربويين، وحاضنًا مهنيًا لكلّ ما من شأنه الدعوة والمبادرة لتنظيم حلقات التدريب ومحاضرات التوعية والمؤتمرات المتخصّصة في المجال التربوي.

ولا شكّ في أن ما يتوفر لدى عدد من دول العالم الإسلامي من شبكات الخبراء التربويين يمكن أن يمثل منطلقاً لتعميم هذه المبادرة ونشرها في بقية الدول، وهو ما تسعى إليه

الشبكة الإسلامية للبحث والتعليم PIREN التي بادرت الإيسيسكو إلى إنشائها، لتكون إطاراً تنظيمياً مناسباً لتنسيق أعمال الشبكات الوطنية للخبراء التربويين وتحقيق الربط الشبكي بين الدول الأعضاء في مجاليْ البحث والتعليم.

وتأكيداً لضرورة ربط البحث العلميّ بالواقع والمجتمع وسوق العمل، فإنّ وجود هذه الشبكات على النطاقيْن الوطنيّ المحليّ والإسلاميّ الإقليميّ من شأنه تيسيرُ إنجاز الدراسات التشخيصية لرصد الاحتياجات وقياس الفوارق بين الحالة الراهنة والأهداف المرجوّة بحَسَب خصوصيات كلّ بلد. ويتطلب تحقيق ذلك دعم العمل الشبكيّ، من خلال إشراك مراكز البحث والجامعات والمعاهد، وتنسيق جهود المتدخلين والفاعلين الذين تربط بينهم أهدافُ الاستراتيجية على المديَيْن البعيد أو المتوسّط.

2.آليات التنفيذ على مستوى العالم الإسلامي

أ) التأسيس لعقد مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية

إنّ العمل التربويّ الإسلامي المشترك الذي تجسّده استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي، سيعزّزه ويفعّله بكل تأكيد التقاءُ أصحاب المعالي وزراء التربية في العالم الإسلامي في اجتماع دستوريّ تعقده الإيسيسكو كلّ سنتين، يتيح لهم الفرصة لتقديم تقاريرهم الوطنية عن الإنجازات المحققة في مجال إصلاح المنظومة التربوية وَفق توجّهات الاستراتيجية المذكورة ومضامينها، وتبادل التجارب والخبرات، واعتماد الوثائق المرجعية التي تُعدّها الإيسيسكو، ومناقشة القضايا التربوية المحوريّة ضمن جدول أعمال المؤتمر، وانتخاب أعضاء المجلس الاستشاريّ المكلف بمتابعة تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي واعتماد نظامه الداخليّ.

ب) إنشاء المجلس الاستشاري المكلف بمتابعة تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي

نظراً إلى نجاح تجربة الإيسيسكو في إنشاء المجلس الاستشاريّ المكلف بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي والمجلس الاستشاريّ المكلف بمتابعة تنفيذ استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم الإسلامي، والمجلس الاستشاريّ الأعلى للتقريب بين المذاهب الإسلامية والمجلس الأعلى للتربية والثقافة للمسلمين خارج العالم الإسلامي، فإنّ إنشاء مجلسٍ استشاريّ يكلف بمتابعة تنفيذ استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي سيمكّن لا محالة من تحقيق النتائج الإيجابية المنشودة في هذا المضمار، ومساعدة الإدارة العامّة للإيسيسكو على تحديد مراحل العمل وتقديم الاستشارة والاقتراحات الكفيلة بضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتوفير الخبرات الدولية الناجحة في المجالات التي أشارت إليها الاستراتيجية ضمن أولوياتها والتي تحتاج الدول الإسلامية إلى الخبرة الدولية والمساعدة فيها، إضافة إلى التحضير لدورات مؤتمر الإيسيسكو لوزراء التربية.

ج) تفعيل الدبلوماسية التربوية من خلال التعاون مع اللجان الوطنية ومع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة

تعدّ الدبلوماسية التربوية إحدى الآليات التي يتزايد اعتمادها في السنوات والعقود الأخيرة محلّيا وإقليميا ودوليا لتعزيز السياسات والبرامج والأنظمة التي من شأنها تطوير القطاع التربوي وتحسين جودته وتفعيل أدواره في بناء مجتمعات آمنة ومتماسكة وإقامة علاقات وثيقة بين الشعوب والثقافات عمادها الحوار المتكافئ والتعارف والتعاون والتكافل. وتتجلى الدبلوماسية التربوية في حزمة متنوّعة من التوجهات والمبادرات والبرامج ذات الصلة بإيجاد أو اقتراح مصادر متجدّدة ومتنوّعة لتمويل القطاع التربوي وبتكثيف التبادل الطلابي وتناقل الخبرات عبر البرامج التكوينية والعلمية العابرة للحدود وبتطوير السياسات التعليمية وتحفيز التجديد التربوي والدفع باتجاه التزام الدول بخطط المجموعة الأممية ذات العلاقة بالمجالين التربوي والتنموي. وعلى مستوى العالم الإسلامي، فإنّ تفعيل الدبلوماسية التربوية من خلال تعزيز الشراكة والتعاون بين الإيسيسكو واللجان الوطنية في الدول الأعضاء، ومع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصّصة في قضايا التربية والهيئات المانحة والمهتمّة بتمويل مشاريع تطوير المنظومات التربوية كالبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والمؤسسات الأهلية والخيرية العربية والإسلامية العاملة في مجالات التربية والتكوين أصبح أمراً ضروريّا لدعم جهود الدول الأعضاء ومساعدتها على الحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية التكاليف الضخمة لهذه الورشة الإصلاحية التربوية الكبيرة، والاستفادة من المشورة والخبرة الفنية الضروريتيْن لتطوير سياساتها التربوية وإعداد الخطط والبرامج الكفيلة بتطبيق هذه السياسات على الوجه الأمثل، من خلال عقد المحافل والمؤتمرات والمنتديات والورشات الوطنية والإقليمية والدولية. ومِن الضروريّ في هذا السياق ربطُ خطط التدريب بسياسةٍ متكاملة لتكوين الموارد البشرية

ودعم قدراتها وتهيئتها للقيام بمهامّ تنفيذ الاستراتيجية ومواجهة التحدّيات التي ستطرحها مستقبلا التجديداتُ المعرفية والتكنولوجية العلمية، من خلال تزويدها بالخبرات اللازمة عن طريق منظومة تبادل الخبرات بين مختلف الدول الإسلامية، وتكثيف الدورات التكوينية، والاستعانة بالخبراء في المجال، واعتماد المناهج والوسائل التعليمية الحديثة التي تتماشى وظروف الفئات المستهدفة.

وممّا لا شك فيه أنّ الشبكة الواسعة لجهات التعاون التي بنتها الإيسيسكو خلال ما يزيد على أكثرَ من ثلاثين سنة، تعَدّ رصيداً مهمّا في دبلوماسيتها التربوية يتوجّب الاستفادةُ منه لدعم خطة الإيسيسكو وموازنتها المخصَّصة لتطوير المنظومة التربوية للدول الأعضاء، وللتفعيل المطّرد لمضامين استراتيجية تطوير التربية وتوجّهاتها في العالم الإسلامي.